

# الرسالة الطائفية في سوريا

ملف من إعداد وتقديم: ناريمان عامر  
(مراسلة الآداب في سوريا)

كالأعمى ينظر إلى نفسه في المرأة، يتراسق السوريون تصوراتهم عن واقع بدأ يصدُرُ أزمة مجتمعية في أتون أزمته السياسيّة. سوريّ يحمل السلاح في وجه آخر يتهمه بالطائفية. سوريّ ينطق بكلمة تُفصح عن اتّهام الآخر بالطائفية. سوريّ يصمت، فيُتهم بالطائفية «المضمرة» لصمته. ومَن يضع نفسه في موقع الحكم؟ - سوريّون يروّون أنّ تسمية الأشياء بمسمّياتها «ستكرُس» المرض وتزيده وبالألّا. - وسوريّون يروّون أنه منذ ١٤٠٠ عام، ومنذ موقعة صفّين، استجدّ على الخريطة الجينية لسكّان هذه المنطقة جينوم متحفّز، اسمُه الطائفية، يظهر حين يضعف الجسد. وهم ينقسمون: بين قائلٍ بضرورة إبرازه لشدّ عصبٍ شريحة اجتماعية «مضطهدة» منذ عقود في سبيل حسم سريع للصراع الدائر في سوريا الآن؛ وبين من يرى أنّه لا بدّ من علاجه لأنّ إبرازه سيكون حرباً ضرورياً لا تبقى ولا تذر. تسعى الآداب في طرحها لهذه القضية الحسّاسة، وفي هذا الوقت أيضاً، إلى إضاءة بعض جوانبها. وقد توجّهت إلى مختلف أطياف السوريين، فاستجاب بعضهم، وهو ما نعرضه في هذا الملفّ.

دمشق

## المشاركون (الفبائياً)

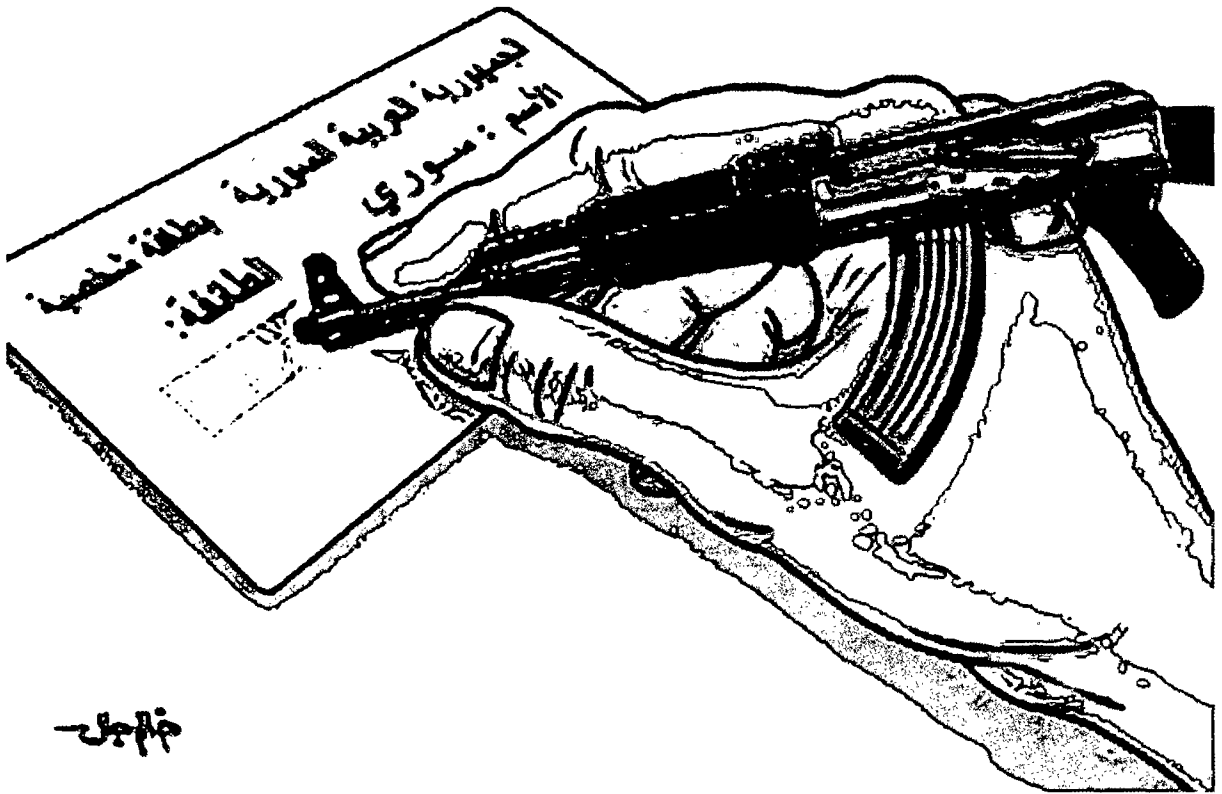
- باسيلوس زينو
- جورج كدر
- حسام جزماتي
- حمّود حمّود
- طارق عزيزة
- محمد ديبو



## تزييفُ الوعي وتطبيعُ التاريخ في سياقات الثورة السوريّة

□ باسيلوس زينو

إلى الصديق الأستاذ جورج طرابيشي  
مفكرًا فوق الطوائف، وإلى ضحايا الطوائف



### في تطبيع الطيف السوري

منذ انطلاقة الثورة السوريّة سعى النظامُ إلى حشر الثورة، التي احتضنت ألوان الطيف السوري، في ساحة الصراع الطائفي التي يتقن اللعب فيها، مستفيدًا من خبرته في الحرب الأهلية اللبنانية، ومستغلًا حساسية موقع سوريا الإستراتيجي وتحالفاتها الخارجية، الأمر الذي سيمنحه (حسب اعتقاده) وقتًا كافيًا للحسم الأمني. وفي المقابل أدى طول الأزمة، المترافق مع

رغم الاختلافات الهائلة (ديمقراطيًا) بين حقبة ما بعد الاستقلال وحقبة البعث، فإنّ الفترتين تتقاطعان من حيث الغياب شبه التام لأية دراسات علمية للمسألة الطائفية في سوريا. فقد بقيت هذه المسألة من المحرّمات طوال فترة حكم البعث، ومن المهمّلات طوال الفترة التي تلت الاستقلال، رغم أنّ حكومات الاستقلال المتعاقبة عاشت الطائفية من خلال الدويلات الطائفية المجزأة التي أنشأها الانتداب الفرنسي.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

منذ انطلاقة الثورة السورية سعى النظام إلى حشر الثورة، التي احتضنت أوثان الطيف السوري، في ساحة الصراع الطائفي التي يتقن اللعب فيها، مستفيداً من خبرته في الحرب الأهلية اللبنانية، ومستغلاً حساسية موقع سوريا الإستراتيجي وتحالفاتها الخارجية.

صراع عربي - مجوسي، أو عربي - كردي، أو شيعي - سني، أو علوي - سني، أو روسي / صيني - عربي / أمريكي. أما على الأرض فقد وصل النظام والثورة إلى دوامة يومية عبثية من العنف، وأضحت الأزمة السورية ملفاً للمساومات الدولية على مستقبل شرق أوسطي جديد.

### رؤى عمياء... وغير عمياء

في خضم هذا الصراع والتجيش الإعلامي، اضطّر الناشطون والمتفكرون إلى التصدي لأخطار المسألة الطائفية التي بدأت تلقي بظلالها على النسيج الاجتماعي السوري. لكن الرؤى التي قدّمت لم تكن على مستوى كارثية حضور هذه المسألة في الثورة السورية. ويمكن إيجاز هذه الرؤى بثلاث:

(١) إنكار الطائفية، وتكرار عبارات من قبيل «الثقة بالشعب السوري»، و«التعايش المشترك»، و«التاريخ السوري يعكس الوحدة الوطنية قبل آل الأسد». وتم الاستشهاد برمود ووطنية ثابتة، كشكري القوتلي وسعد الله الجابري وفارس بك الخوري، في استغراق نوستالجي انتقائي للأحداث والشخصيات. ومن الطبيعي أن يكون أصحاب هذه الشعارات شديدي التفاؤل باختفاء الطائفية مباشرة بعد سقوط نظام الأسد!

(٢) القول بأن الطائفية حدث طارئ من خارج البنية. هكذا فسرت الحوادث الطائفية التي شهدتها سوريا عبر تاريخها (كمذبحة مسيحية باب توما في ١٨٦٠/٧/٩، التي سقط خلالها نحو ٨٥٠٠ مسيحي وأحرق ٣٨٠٠ منزل)<sup>(١)</sup> على أنها نتيجة للاحتلال الأجنبي والاستعمار والمصالح التي تهدف إلى تحريض الشعب الواحد على الاقتتال. وهذا التيار عموماً يعكس ذهنية قائمة على التوجس الدائم من «المؤامرات»، و«اللقاء كل أسباب التخلف والفشل والهزيمة على الآخرين»، و«الغريباء» و«ضعاف النفوس» و«المغرر بهم». وهي لازمة ضرورية لتفسير لا يبحث عن الأسباب

تزايد العنف، إلى زد فعل غريزي متمثل في الحاجة إلى الدفاع عن النفس، فتوجه المنتفضون إلى السلاح، الذي سهل النظام عمليات تهريبه في البداية بعد أن كان يرفضه.

لكن كان لأحد الأحداث دوراً حاسماً في خلخلة النهج السلمي، وتكريس الانقسام بين السوريين: إنه مجزرة جسر الشغور (٢٠١١/٦/٦). فقد هاجمت جماعات مسلحة من المعارضة مفرزة الأمن السياسي، وأبادت عناصرها (حوالي ١٢٠)، ومثلت بجثثهم. ثم قُتل نحو أربعين آخرين في كمين.<sup>(٢)</sup> تلا ذلك قتل عسكريين في حماة، ورمي جثثهم في نهر العاصي، من دون أن نقرأ تصريح إدانة من قبل الهيئات السياسية التي ادعت تمثيل الشعب السوري.

لقد كانت لدى النظام ثقة تامة، على ما يبدو، بأن مخططاته ستلقى استجابة لدى غريم سابق، هو الإخوان المسلمون وقلوب الطليعة المقاتلة المقيمون في المنفى منذ انتهاء «الجولة الأولى» من النزال الذي أودى، في بدايات ثمانينيات القرن الماضي، بعشرات آلاف المدنيين في مدينة حماة على أيدي قوات سرايا الدفاع، مثلما أودى بمئات ضحايا الاغتيال الطائفي الذي مارسه الإخوان ولم يعتذروا عنه قط. كما دخلت على خط المواجهة والشحن الطائفي وسائل إعلام خليجية (الجزيرة، العربية) ومبتذلة (الصفا، وصال...)، مستغلة الفراغ الثقيل الذي يرافق وسائل الإعلام الحكومية العديمة الصدقية، لتزج بالصرايين الخليجي - الإيراني والإيراني - الغربي في خضم الثورة. كما أدت صفحة «الثورة السورية ضدّ بشار الأسد» دوراً كبيراً في تصدير تسميات لأيام الجمعة أثارت حساسيات طائفية. وتعاطم الاحتقان مع خضوع العديد من كتائب «الجيش السوري الحر» لابتزاز المال السياسي، وللحاجة الماسّة إلى السلاح لمواجهة نظام بات منذ اغتيال «خليفة الأزمة» (١٨ يوليو الماضي) يستخدم كل أنواع الأسلحة الثقيلة. وتحوّلت الثورة في وسائل الإعلام إلى

(١) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٢)، ص ٢٦٩.

(٢) Francois Lenormant, Histoire des Massacres de Syrie en 1860 (Paris, 1861), p 123.

الحقيقية، وإنما يتهرب من مواجهة المسؤولية. ولا يخرج عن هذا السياق تفسيرُ خسارة فلسطين عام ١٩٤٨ و«نكسة حزيران» عام ١٩٦٧.

(٣) الاعتراف بالحضور الكبير للعامل الطائفي في تصعيد الحدث السوري، واعتباره نتاجاً طبيعياً لغياب السياسة من المجتمع طوال أربعة عقود، والافتناع بأن الأمور ستتحوبعد سقوط «النظام الطائفي» في أحد اتجاهين: أ) القبول المضمّر بالطائفية محدداً لسوريا المستقبل، يفرز عنها نظام المحاصصة في الحكم، الأمر الذي نرى تجلياته في مشاريع المجالس والمراحل الانتقالية. ب) نشوء ثورة مضادة سيكون هدفها مطابقاً للشعارات الأولى للثورة السورية: «الحرية» و«الديمقراطية» و«الشعب السوري واحد».

### تطيف التاريخ - وثيقة «انفصال العلويين» نموذجاً

خلال سيطرة البعث على السلطة في سوريا منذ العام ١٩٦٣ شهدت البلاد تغييراً تافهاً وممنهجاً للحياة السياسية، التي اقتصرت على فكر البعث ومؤسساته، وتمت «إعادة تخيل» الشعب عبر تسطيح الثقافة الوطنية. وقد نتج من ذلك ثلاثة أجيال تكاد لا تعرف شيئاً عن حقبة ما قبل الأسد الأب. ثم جاءت الثورة السورية لتبث الحياة في عروق التاريخ المحنط، ونشطت حركة البحث والكتابة في تاريخ سورية المعاصر. لكن، على الرغم من أهمية هذه «الحمة المعرفية» التي انفجرت بعد نصف قرن تقريباً من الكبت، فإن لها محاذيرها حين تتبنى أفكاراً مشوهة ومزيفة وتقدمها «حقائق تاريخية» و«بدايات» لا مجال لنقاشها. ويأتي ذلك بعد «شيطنة» حقبة البعث الاستبدادية، و«الأقليات» عمومًا و«العلويين» خصوصًا،<sup>(٢)</sup> وبعد تجاهل كل الأسباب التي أدت إلى صعود طبقة «الريفيين» الفلاحية وسقوط طبقة «الأعيان» الإقطاعية التي أدت دوراً بارزاً في صناعة السياسة

السورية منذ نهاية العصر العثماني مروراً بالانتداب وحتى الوحدة مع مصر.<sup>(٤)</sup>

ضمن هذا السياق من الثورة، وفي فترة تشهد احتقاناً طائفيًا، دخلت الوثائق المتبادلة على خط المعركة الإعلامية. وظهرت مثلاً الوثيقة رقم ٣٥٤٧ تاريخ ١٥/٦/١٩٣٦،<sup>(٥)</sup> التي يتم تداولها على أنها «وثيقة العلويين الانفصاليين» التي رفعت إلى رئيس الحكومة الفرنسي آنذاك، ليون بلوم. وخلال جلسة لمجلس الأمن ردّ سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة (جيرار أرو)<sup>(٦)</sup> على مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة (بشار الجعفري)، فقال: «بما أنك تحدثت عن فترة الاحتلال الفرنسي [لسوريا]، فمن واجبي أن أذكرك بأن جدّ رئيسكم الأسد طالب فرنسا بعدم الرحيل عن سوريا وعدم منحها الاستقلال، وذلك بموجب وثيقة رسمية وقع عليها محفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية. وإن أحببت أعطيك نسخة عنها».<sup>(٧)</sup> وسرعان ما احتضت مواقع المعارضة وعموم المدونات والمواقع العربية بالوثيقة «الدامغة» التي تثبت توارث «الخيانة» جينياً والعمالة «الفطرية» لدى آل الأسد خصوصًا، والعلويين عمومًا. وبذلت قنّاة العربية جهداً أكبر للبحث عن الوثيقة حتى وجدتها، فنشرت صورة لما زعمت أنه «صورة الوثيقة الأصلية».<sup>(٨)</sup> كما كرّس الشيخ المثير للجدل، عدنان العرعور، حلقة للاحتفاء ب «الوثيقة» بنداً بنداً، ختمها بالقول: «أتمنى من كل علوي شريف أن يتبرأ من هذه الوثيقة».

وأتمنى من كل ضابط علوي شريف أن ينحاز إلى هذا الشعب، إلا إذا كان يؤمن بهذه الوثيقة».<sup>(٩)</sup> وهذه مفارقة مضحكة لكنها تعكس طريقة القراءة الطائفية للتاريخ: فالعرعور يوجه خطابه إلى طائفة كاملة يفترض «بداية» أن المنتمين إليها لم يموتوا منذ العام ١٩٣٦ لأنها الكيان والجوهر ذاته جينياً ونفسياً وفكرياً، سابقاً ولاحقاً، ولا تهمة صحّة الوثيقة

(٢) نظرة سريعة إلى مقاطع الفيديو على اليوتيوب، والكتب الإلكترونية المنتشرة حالياً، توضح أخطار هذا الأدوات التحريضية الموجهة واللاعلمية. ويمكن الاطلاع مثلاً على هذه الصفحة في الفيس بوك، ولديها ٦٠٠٠ معجب حتى الآن، وهي متخصصة ب«بفضح» أسرار العقيدة النصيرية: <https://www.facebook.com/alawayeen.secrets?fref=ts>

(٤) قد لا يُعجب البعض أن البعث حقّق انتصاراً ساحقاً في الانتخابات الديمقراطية عام ١٩٥٤، وخصوصاً في مدينة حماة، الخاضعة للعائلات الإقطاعية التي هزمتها قوة الفلاحين المنتظمة تحت قيادة أكرم الحوراني، وذلك قبل انقلاب الثامن من آذار على حكومة الانفصال. ويمكن التوسّع بالعودة إلى مذكرة الحوراني، أو الاطلاع على: باتريك سيل، الصراع على سورية - دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاح (دمشق: دار طلاس، ط ٨، ٢٠١٠)، ص ٢٣٥-٢٤١.

(٥) يورد باتريك سيل وثيقة أخرى على ما يبدو، وهي ذات تاريخ ورقم مختلفين، ولا يتطرق إلى محتواها بل يكتفي بالإشارة إليها لكونها تحمل اسم علي سليمان الأسد (تاريخ الوثيقة ١١/يونيو/١٩٣٦، وثائق الخارجية الفرنسية - المشرق ١٩١٨ - ١٩٣٠ - سوريا ولبنان - الوثيقة ٤٩٢ - الملف ١٩٥). انظر: باتريك سيل، الأسد - الصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ١٠٠٧، ص ٢٨، والهامش رقم ١٤، ص ٣٠.

(٦) خلطت «العربية» بين لوران فاييوس، وزير الخارجية الفرنسي الذي كان حاضراً في اليوم نفسه، وجيرار أرو، سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة. فالأخير هو من ردّ على الجعفري، في حين نسبت الردّ إلى فاييوس. وقد نقل عنها العديد من المواقع والجرائد الخطأ ذاته. ويمكن العودة إلى النص الأصلي لموجز مداوات الجلسة على موقع الأمم المتحدة، والتي تختلف ترجمتها على نحو تطيف: <http://www.un.org/News/fr-press/docs/2012/CS10752.doc.htm>

(٧) ردّ أرو على الجعفري الذي عُرض خلال بثّ قناة الجزيرة لجلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ في (٣٠) من أغسطس ٢٠١٢: <http://www.youtube.com/watch?v=Cby6nClxfoA&feature=related>

(٨) صورة «الوثيقة الأصلية» التي نشرتها قناة العربية: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/31/235337.html>

(٩) رد العرعور على الوثيقة: <http://www.youtube.com/watch?v=II8EWZVPa58>

## .. المسألة الطائفية في سوريا -

العرعور يوجه خطابه إلى طائفةٍ كاملةٍ يفترض «بدهائه» أنّ المنتمين إليها لم يموتوا منذ العام ١٩٣٦ لأنّها الكيان والجوهر ذاته جينيّاً ونفسياً وفكريّاً، سابقاً ولاحقاً.

الإقطاعيّ والعشائريّ فشكّل فيهما مجلساً تمثيليّاً لزعماء العشائر والإقطاع، بينما كان الأمر مختلفاً في الدولة السوريّة، حيث لم يكن للفرنسيّين فيها هذا النفوذ. (١٥) ومع تشكّل حكومة الكتلة الوطنيّة تجددت النزعات الانفصاليّة في جبل الدروز واللاذقيّة، لكنّها كانت أكثر تعقيداً في اللاذقيّة نظراً إلى عظم عدم التجانس السكانيّ فيها. وعلى الرغم من أنّ العلويّين كانوا منقسمين داخليّاً فقد استجابوا كـ «طائفة - طبقة»، حسب تعبير حتّا بطاطو، (١٦) عندما شعروا بأنّهم مهّدون من هيمنة طبقةٍ مدينيّةٍ أكثر قوّةً تمثّلت في الإقطاعيّين «السنة»، مُلاك الأراضي الذين دعموا الوحدة مع دمشق. كما أنّ معظم الأراضي التي كان يزرعها «العلويّون» كانت يملكها إقطاعيّون «سنة» من اللاذقيّة وحماة، وكانوا شديديّ الظلم والاستغلال لفقير العلويّين، فأسهّم هذا التفاوت الطبقيّ الحادّ في مفاخرة حدّة الانقسامات الدينيّة. أمّا في جبل الدروز فكان الإقطاعيّون والفلاحون من الطائفة نفسها (دروز)، لذا لم تكن الانقسامات بتلك الحدّة. ومع وصول الوفد المفاوض إلى باريس كان ملفّ مصير جبل الدروز وجبال العلويّين حاضرًا بقوّة، فأطلق «علويّون انفصاليّون» حملةً دعائيّةً ذات مضامين طائفيّة يُعتقد أنّها من تنظيم حاكم المحافظة الفرنسيّ، شوفليه Schoeffler، المعارض

أو زيّفها، وما إذا كانت الشخصيات الست (١٠) الواردة أسماؤهم صحيحةً، ولماذا ورد اسم سليمان المرشد بدلاً من سلمان، ولماذا لم تحمل الوثيقة سوى أسماء مغلّة التوقيع أو البصمات.

الوثيقة ليست جديدةً. فقد كتب عنها الصحفيّ اللبنانيّ أنطوان غطّاس صعب في النهار (٢٠١١/١٠/٢٣) ونشر نصّها الكامل خلال حمى الكتابة عن مشروع «الدولة العلويّة» في تلك الفترة. (١١) كما نُشرت عام ١٩٨٠ في كتاب العلويّون النصيريّون لأبي موسى الحريري، (١٢) ضمن مشروع «الحقيقة الصعبة» الذي يمكنُ اعتباره أحد أسوأ الأمثلة على القراءات الطائفيّة للتاريخ والأديان المقارنة أثناء الحرب الأهليّة اللبنانيّة. وفي ٢٣/٥/١٩٨٩، نشرت صحفٌ لبنانيّةٌ وثيقةٌ وجهها حزبُ الوطنيّين الأحرار إلى القمّة العربيّة الاستثنائيّة التي عُقدت، في اليوم نفسه، في الدار البيضاء، وضمّتها الوثيقة المذكورة. (١٣) كما نُشرت في كتاب دانييل لوغاك، سوريا الجنرال الأسد، المنقول إلى العربيّة عن دار مدبولي. (١٤)

والسؤال الأهمّ هو: لماذا لم تُربط الرواية في سياقها؟ يصف أحدُ معاصري تلك الفترة، المناضل أكرم الحوراني، أنّ الحكم الفرنسيّ في دولة العلويّين ودولة جبل الدروز كان شديد الوطأة، وأنّه استغلّ التخلف الاجتماعيّ والوضع

(١٠) الشخصيات الست المزعومة كما وردت أسماؤها في الوثيقة هي: عزيز آغا الهواش، محمود آغا جديد، محمد بك جنيد، سليمان أسد، سليمان مرشد، محمد سليمان الأحمد.

(١١) أنطوان غطّاس صعب، «وثيقة تاريخية عن مشروع «الدولة العلوية» في سوريا»: <http://www.centerlrc.com/index.php?s=3&ss=4&id=3930&skw=%D8%A7%D984%D8%AF%D988%D8%A920%D8%A7%D984%D8%B9%D984%D988%D8%A%D8%A9>

(١٢) أبو موسى الحريري، العلويّون النصيريّون، سلسلة الحقيقة الصعبة ٥ (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٢٢٩-٢٣١.

(١٣) تلت مقالة أنطوان صعب عدة مقالات حول الموضوع نفسه، ويمكن الاستئناس بمقالة جوزيف إلياس، «وثيقة العلويين: مزيد من النقاش»، النهار، ٢٠١٢/٣/١٨، والتي ردّ فيها على صعب. وكلاهما قبل نشر الوثيقة في مجلس الأمن.

(١٤) Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Editions Complexe, 1991, p 69 - 71.

(١٥) أكرم الحوراني، مذكرة أكرم الحوراني (القاهرة: دار مدبولي، ط ١، ٢٠٠٠)، الجزء الأول، ص ١٥٩.

(١٦) Hanna Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance.» *Middle East Journal*, Vol. 35, No. 3 (Summer, 1981), p. 331.

للوحدة مع دمشق.<sup>(١٧)</sup> وخلال وجود الوفد في باريس عام ١٩٣٦ أسفرت جهود الضباط الفرنسيين عن مذكرة من بعض أعضاء المجلس التمثيلي العلوي (مذكرة إبراهيم الكنج) يؤيدون فيها انفصال جبل العلويين عن الوطن السوري وبقاءه تحت الحكم الفرنسي، بينما امتنع بعضهم الآخر عن التوقيع.<sup>(١٨)</sup> إذن، لم يتمكن الفرنسيون من توحيد آراء «العلويين» تجاه الوحدة، وقام عدد من المثقفين والجرفيين بتشكيل «رابطة الشباب المسلم العلوي» لمحاربة النزعة الانفصالية والدفع باتجاه الوحدة السورية. وبعد نحو شهر أصدر رجال الدين العلويين بياناً أكدوا فيه التزام الطائفة بالوحدة الوطنية السورية، وأن «كل علوي هو مسلم يعتقد بالشهادتين وقيم أركان الإسلام الخمسة»، وأن أي علوي لا يعترف بإسلاميته ولا يذكر أن القرآن الكريم كتابه وأن محمدًا نبيّه لا يعدّ بنظر الشرع علويًا ولا يصحّ انتسابه إلى المسلمين العلويين. كما عقد وجهاء ورجال دين علويين اجتماعًا في قرية القرداحة في الشهر نفسه، وأرسلوا بياناً إلى وزارة الخارجية الفرنسية يفيد أن كلمة «العلويين» لا تعني ديانة منفصلة عن الإسلام، وأنهم ليسوا سوى أنصار الإمام علي، ابن عم رسول الله (ص) وصهره وأول من آمن بالإسلام؛ «فليس الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت سوى مسيحيين، وليس العلويون والسنة سوى مسلمين». ونتيجة لنشاط رجال الدين العلويين ودعمهم للوحدة، أصدر الشيخ أمين الحسيني، مفتي فلسطين، فتوى تصادق على أن «أولئك» العلويين مسلمون، وعلى كل مسلم تقبلهم بكل إخلاص. وكان يقصد باقتصار الفتوى على «أولئك»، العلويين الذين يُعرفون أنفسهم سياسيًا بأنهم مع الاتجاه «السني» السوري السائد. وبعد ستة أشهر من المفاوضات الماراثونية وقع الجانبان السوري والفرنسي مشروع معاهدة في ١٩٣٦/٩/٩ اعترفت باستقلال سوريا، وأسقطت اسم «حكومة اللاذقية» لتصبح «محافظة اللاذقية في دولة سوريا الموحدة».<sup>(١٩)</sup>

الجدير ذكره أن الكتلة الوطنية عيّنت، بعد عودة الوفد السوري، عزيز الهواش محافظًا على مدينة دمشق، وهو ابن إسماعيل الهواش، زعيم عشيرة المتاور، إحدى كبريات عشائر العلويين، وأحد قادة ثورة الشيخ صالح العلي. وقد ظلّ إسماعيل الهواش طوال حياته مناهضًا للانفصال وداعية للاستقلال، فتعرض لغضب الفرنسيين واضطهادهم. الجدير

ذكره أيضًا أن الشباب الوطني من أبناء منطقة الجبل، من علويين ومسيحيين، ساهموا في النضال مع إخوانهم، أبناء مدينة اللاذقية والمدن الساحلية الأخرى، من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة السورية، وكان من بينهم شباب مرموقون أمثال: منير العباس، والمحامي عبد الله العبد الله، والمحامي بولص ديبية، والشاعر الكبير نديم محمد، وغيرهم من الشباب الذين كانوا يؤلفون مع عبد الواحد هارون (زعيم مدينة اللاذقية) الكتلة الوطنية في هذه المحافظة.<sup>(٢٠)</sup> ويورد الحوراني أنه، عقب إقرار المفوض السامي دستور تجرئة الأراضي السورية عام ١٩٣٠، كان على «سلطات دولة العلويين أن تجابه الوفود من سكان منطقة اللاذقية الذين أعلنوا أنهم يريدون تغيير هويتهم التي تسببهم إلى دولة العلويين. وكان مكتب الكتلة الوطنية في حماه يستقبل العديد من وفود أبناء مصياف المطالبين بالوحدة، والرافضين لأن تكون المذاهب الدينية سببًا في تمزيق وحدة سورية».<sup>(٢١)</sup>

فأي الوثائق تُعبّر عن «طائفة العلويين» الذين انضموا عمليًا إلى الوحدة السورية؟  
أعتقد أن تقاذف الوثائق، أصححها كانت أم مزيفة وخارج سياقها التاريخي الكامل، واعتبارها تمثل فئة كاملة منذ الأزل إلى الأبد، ليس إلا ذرائع كراهية تعكس سداجة في القراءة التاريخية، وضحالة فكرية. والحق أن أهمية دراسة الوثائق تنحصر في أنها تعكس مصالحي «طبقة» محدّدة في «فترة» محدّدة و«ظروف» محدّدة ضمن «منطقة» محدّدة. ولكن فقط في حال دراستها ضمن سياقاتها، وربطها ببقية المناطق والشرائح والطبقات، فذلك ما سيتيح لنا فهمًا أفضل لضرورة تطوّر المجتمع وتشخيص أمراضه. وأيًا يكن الأمر، فإن تاريخ سوريا ولبنان يمتلئ بالعرائض والوثائق التي تعكس حدة الانقسامات التي سادت بين الطوائف، وضمن الطائفة نفسها، تجاه الفرنسيين والإنكليز والروس والألمان والعثمانيين وغيرهم، في زمن لم تكن فيه أفكار القومية والوطنية منتشرة بعد. ولا يمكن أبدًا الركون إلى تفسيرات الشارع أو وسائل الإعلام للصراعات وترديدها من دون تدقيق أو نقد، بغض النظر عن موقف المثقف من السلطة، وسواء لامس هذا النقد أو التحليل شعارات الشارع أو لم يناسبها. وهذا أمر لم يسلم من الوقوع فيه ثقاة المنافحين عن العلمانية أنفسهم. حتى

(١٧) Philip S Khoury, *Syria and the French Mandate, The Politics of Arab Nationalism, 1920 - 1945* (London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 1987), p 520 - 522.

(١٨) أكرم الحوراني، الجزء الأول، ص ١٥٩.

(١٩) كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١ (بيروت: دار النهار)، ط ١، تشرين الأول ٢٠١١، ص ٦٤-٦٥.

(٢٠) Gitta Yaffe-Schatzmann, «Alawi Separatists and Unionists: The Events of 25 February 1936.» *Middle Eastern Studies*, Vol. 31, No. 1 (Jan., 1995), p 36 - 37.

(٢١) مذكرات أكرم الحوراني، الجزء الأول، ص ١٥٩.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

أعتقد أنّ تقادف الوثائق، أصححاً كانت أم مزيفةً وخارج سياقها التاريخي الكامل، واعتبارها تمثل فئة كاملة منذ الأزل إلى الأبد، ليس إلا ذرائع كراهية تعكس سداجة في القراءة التاريخية، وضحالة فكرية.

متعدّد الطوائف وخاضع لضغوط خارجية، ويفتقر على جميع المستويات إلى رؤية قادرة على تخيل مستقبل أفضل.»<sup>(٢٢)</sup>

### الخلاصة

تعكس محاولات تفسير «المسألة الطائفية» في سياق الثورة السورية مدى تعقيدات المسألة وتخبّط الأدوات المعرفية وصعوبة الفصل أحياناً، في خضمّ الثورة، بين الموضوع (النظام) والمفهوم (الطائفة). فهذه الأخيرة لا يمكن تفسيرها «ككيان، بل كعلاقة سياسية محدّدة، يفسّر وجودها شكلاً من الصراع الطبقي، ويفسّر إلغاءها شكلاً آخر من الصراع الطبقي»، كما وصفها شهيد الطائفية مهدي عامل.<sup>(٢٣)</sup>

ثمّ إنه لا يمكن الركون إلى المعلومات التاريخية خارج سياقها. فمفاهيم «الوطنية» و«القومية» لم تكن موجودة مجتمعياً قبل القرن العشرين. وحتى بعد انسحاب القوّات العثمانية بقي بعض الأعيان والمفكرين السوريين يتحسّرون على سقوط الخلافة. وأخيراً، فإنّه من الخطورة بمكان الانزلاق إلى الأهواء التي تستحدثها الانقسامات السياسية، وتوريط الأحداث بالتسطيح، وتفسير الآتي بالماضي. ولا يكفي وصمّ الآخرين بالطائفية لتفسيرها. إنّ إحياء ثقافة الطائفية، على حدّ تعبير المقدسي، يُحوّل الطوائف الدينية إلى طوائف سياسية تخرج من الحيز الخاصّ إلى الحيز العامّ لتنافس «هوية» الدولة؛ فتشكّل بذلك تربة خصبة لوعي مزيف، قائم على مجريات الحاضر، ويؤسّس لمستقبل انفجاريّ تكون الطائفة فيه كياناً سياسياً داخل الجسم السياسي للدولة وتعرّف نفسها انطلاقاً من توازن الهيمنة على البلاد.

دمشق

باسيليوس زينو

باحث سوري في التاريخ والآثار.

إنّ كاتباً علمانياً ولا يتساهل مع المسألة الطائفية، كياسين الحاج صالح، كتب على صفحته في الفيس بوك تعليقاً أثار استنكاراً شديدة: «ليس احتمالاً أن تقود سياسة تحالف الأقليات إلى التحالف مع إسرائيل. هذا محتم، وهو مدوّن في جيناتنا» - وهو المثقف العارف بأنّ هذه البدايات التي تفسّر السياسة جينياً أقرب إلى التفسير الأنثروبولوجي العنصري من أيّ تفسير آخر. وبدلاً من التراجع عن هذه الفكرة، أصرّ على أنّه كتب ما يكفي من «الملحقات» لتوضيح سوء الفهم، ولحلّ «الالتباس» الذي حملته العبارة، ورغم «الالتباس»، يبقى تعليق ياسين عاجزاً تماماً عن تفسير أنّ جميع معاهدات الاستسلام مع إسرائيل وقّعها «أكثرها» (وفق مصطلحات ياسين): من الملك عبد الله، جدّ الملك حسين، إلى جميع سلالاته، مروراً بأنور السادات، وحتى اتفاقية أوسلو التي وقّعها ياسر عرفات.

ولا تختلف «زلة» ياسين كثيراً في الجوهر عن فكرة «الحمية» و«عقدة الأقلية» التي يسوقها أنطوان غطّاس صعب، في تعقيبه على نشر «الوثيقة التاريخية، الأنفة الذكر. فهو يقول إنّ مشروع إقامة الدولة العلوية يعود إلى عشرات السنين، ولم يُطرح في ساعته، وذلك على خلفية الخوف من ذوبان الأقليات، ومنها الطائفة العلوية، واطمئنانها. ذلك أنّ العلويين أكّدوا تاريخياً، كما يظهر في الوثيقة، استعدادهم للتحالف مع اليهود على الانغماس في مجتمعاتهم العربية.» ننوّه هنا إلى أنّ الدولة العلوية كانت قائمة فعلياً، وليست مشروعاً كما يزعم صعب، ودامت أكثر من خمسة عشر عاماً!

على عكس ما سبق، يرى أسامة المقدسي، الذي حلّ المسألة الطائفية في القرن التاسع عشر في لبنان، أنّ الطائفية ليست غريزة، أو حتمية، بل تعبّر عن ترجمة وتحويل لفكرة جديدة للمساواة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في مجتمع

(٢٢) أسامة المقدسي، «من الطائفية إلى الوطنية اللبنانية»، مجلة الآداب، بيروت، ١١-١٢/٢٠٠١، ص ٥٣.

(٢٣) مهدي عامل، في الدولة الطائفية (بيروت: دار الفارابي، ط ٣، ٢٠٠٣)، ص ٣٢٧.

## العلويون: مسألة طائفية أم اجتماعية؟

□ محمد ديبو

إلى ختام غبش في «مشفاها، القسري»



لمجموعة عوامل أثرت فيهم، وليسوا «مجرمين وملتحقين بالسلطة» بالفطرة (مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة السنّة المواليين للنظام أكبر من نسبة العلويين المواليين). وخير توصيف للحالة التي نحن في صدها قولُ ثائر ديب: «السواد لا يفسّر الجريمة ولو كان جميع المجرمين سوداً... مع ترك أذهاننا مفتوحة على احتمال أن يُجرّم بعض البيض أو جميعهم ربّما. هذا يجب أن يدفع إلى طريقة في التعامل مع الإجرام وأسبابه خارج السواد تماماً... لبّ المشكلة: بين تحليل طائفيّ للطائفية، إذا جازت تسميته تحليلاً، وبين تحليل علمي لها...»<sup>(١)</sup>

لم تقف الطائفة العلوية كتلة اجتماعية إلى جانب النظام، وهي التي ساهمت في صناعة استقلال سوريا على يد الشيخ صالح العلي، وكانت مشاركة في كل تفاصيل الحياة السياسية منذ الاستقلال وحتى بداية السبعينيات، وحاضراً لأهم الحركات اليسارية والعلمانية التقدمية بين الخمسينيات وبداية الثمانينيات؟ وهل تمتلك أفقاً للخروج من عنق الزجاجة الذي تردّد فيه؟ نحاول هنا تناول «المسألة العلوية» مبتعدين عن الأحكام المطلقة، حيث تصبح مفردة العلوي مرادفاً للشّر المطلق أو الخير المطلق كما في الدراسات الدينية. فالعلويون كتلة اجتماعية تعرّضت

(١) ثائر ديب، «عن الطائفية ومثقفها والثورة في سوريا»،



## - المسألة الطائفية في سوريا -

منذ الثمانينيات، سيعمل النظام على تفرغ الطائفة من مراجعها الدينية المتفق عليها، لصالح مراجع أخرى يشرف على صناعتها.

بالأرومة الشيعية المشتركة التي خرجت منها تاريخياً<sup>(٢)</sup> المقطع السابق يسجل أول واقعة تاريخية تثبت توجه الأسد إلى طائفته بشكل رسمي وعلني لأجل حماية حكمه، بعد أن حاول خلال السنوات العشر الأولى ترسيخ أسس حكم وطني/«علماني» في مواجهة الإخوان المسلمين: فاستمال تجار المدن، وأسس «الجبهة الوطنية التقدمية» من أغلب الأحزاب السائدة، واصطدم عدّة مرّات مع الإخوان على خلفية «علمنة الدولة». لم يحدث اتجاه الأسد نحو طائفته بمثل هذا الشكل العلني إلا بعد دعمه لوجود العلويين في السلطة، رابطاً مصيرهم به تدريجياً. ففي المؤتمر القطري السابع (كانون الأول ١٩٧٩)، «شكّلت لجنة مركزية تضم ثلاثين علويًا من خمسة وسبعين»<sup>(٣)</sup> وفي حين لم تُصَب «حلاوة» السلطة في عهد الانتداب سوى أعيان العلويين، أبناء المشايخ والإقطاعيين، فإنها بدأت في عهد حافظ الأسد تصل إلى القطاعات الشعبية والكتل الاجتماعية المهمّشة، فزادت من ارتباطها به.

وساعدت الأسد في شدّد عصب الطائفة إليه شعارات الإخوان الطائفية في ثمانينيات القرن الماضي، من قبيل «إسقاط الحكم العلوي». وبعد خروجه منتصرًا، أدرك أهمية استخدام الطائفة في معركته للسيطرة على السلطة بشكل مطلق، فبدأ يؤسس لسياسة أمنية مختلفة عمّا بدأ حكمه به. كانت الفرصة مواتية لجذب الطائفة إلى مركبه، بعد أن توزّعت في السابق على تيارات متنوّعة، بعضها يعلن عداوة المطلق لنظامه - كحال «حزب العمل الشيوعي» الذي كان أغلب مؤسسيه ونشطاءه، ومنهم المناضل المعتقل (حاليًا) عبد العزيز الخيّر، من العلويين، بل من قرية الرئيس نفسها (الفرداحة). هنا بدأ النظام العمل على عدّة محاور، وهي:

ولتوضيح الأمر، يمكن أن نتساءل: لو فشل انقلاب الأسد عام ١٩٧٠، واستطاع رجلٌ من طائفة أخرى الاستحواذ على السلطة، فهل كان العلويون في هذا الموقع الآن؟ كتب محمد كامل الخطيب: «منذ عشر سنوات تقريبًا، سألتني صديقي المخرج السينمائي رياض شيئا: ماذا كان سيحدث لو استلم سليم حاطوم السلطة بدل حافظ الأسد؟ أجبت ضاحكًا: لا شيء مهمًا. الفرق الوحيد أنّ أكثر شباب السويداء وحواران كانوا سيعملون في المخابرات، بدل الذهاب إلى أمريكا اللاتينية والخليج وليبيا، وأكثر شباب الساحل كانوا سيذهبون إلى أمريكا اللاتينية والخليج وليبيا بدل المجيء إلى العمل في المخابرات في دمشق»<sup>(٤)</sup> على البحث إذن أن يتجاوز الطائفة كطائفة، فيبحث في جملة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرّضت لها كتلة اجتماعية. وهذا ميدانٌ بحثنا الأساس.

### في التطييف السياسي للعلويين

ثمّة نقطة فاصلة في تاريخ العلويين الحديث قد تكون نقطة الارتكاز التي أدت لاحقًا إلى صيرورتهم طائفة شبه ملتصقة بالسلطة، ومرتبطة معها بمصير حياة أو موت:

«في آب/أغسطس ١٩٨٠، اختار حافظ الأسد الاحتفال بمرمضان في الفرداحة، مسقط رأسه، بدلًا من جامع بني أمية الكبير في دمشق كما كان يجري التقليد. وجمع إليه، بهذه المناسبة، أهمّ زعماء الطائفة العلوية الدينيين، وأوصاهم برص الصفوف لمواجهة الأزمة، حاضًا إياهم على تحديث العدة الدينية لإحكام قبضتها على الطائفة، وتثبيت دعائم الروابط المنحلة، على مستوى السرائر على الأقل، التي تربط

(٢) محمد كامل الخطيب، مئة عام من العذاب (بيروت: منشورات ١٢٠، ٢٠١١)، ص ٧١.

(٣) أني شابرير ولورانت شابرير، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩١)، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

أ. الجانب الديني: قبل حكم حافظ الأسد وخلال العقد الأول منه، لم تكن للعلويين مؤسسة دينية ترعى شؤونهم أسوة بالطوائف الأخرى، بل كان شيء من هذا يتم بالعرف الاجتماعي وبطريقة عفوية غير منظمة. وضمن هذا السياق نذكر الشيخ سليمان الأحمد (والد الشاعر بدوي الجبل)، والشيخ صالح العلي، وآل الخير، وغيرهم ممن كان يلجأ إليهم أهل الطائفة لحل مشكلاتهم الدينية والاجتماعية. لكن، في العام ١٩٣٦، وبشكل مفاجئ، على ما تقول المؤرخة شانتال فيردل، «عمدت جماعة علوية تحت زعامة الشيخ سليمان الأحمد إلى إعلان نفسها عربية ومسلمة. وبعد سنة، أصبح الإقليم العلوي جزءاً من الدولة السورية الجديدة. وما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٢ تم دمج الإقليم في سورية التي كانت في طريقها إلى الاستقلال»<sup>(٥)</sup>. وهذا يعطينا فكرة عن الدور الذي كان يلعبه رجال دين الطائفة سابقاً، دامجين الوطني بالديني.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، سيعمل النظام تدريجياً على تفريغ الطائفة من مراجعها الدينية المتفق عليها، لصالح مراجع أخرى يشرف على صناعتها. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ستشهد الطائفة تحوّل الضباط والمساعدين في الجيش إلى الدين، ولاسيما بعد انتهاء خدمتهم. كما سنشهد قيام ضباط، على رأس عملهم، بزيارات إلى مشايخ مقرّبين إلى السلطة، وربما صنيعه السلطة ذاتها ضد مشايخ آخرين لم تتمكن السلطة من تدجينهم ولكنها قطعت جذورهم الاجتماعية. إنها، إذن، ظاهرة تدخل الدين في السياسة بطريقة تظهر الأسد الأب وكأنه «ولي من أولياء الله الطاهرين»<sup>(٦)</sup>. وهذا الأمر، على مدى العقدين الأخيرين، ساهم في ربط الطائفة بالأسد دينياً. وتجلّى ذلك لحظة وفاته، إذ انتشرت شائعة في مناطق العلويين تقول إن وجهه على القمر، أسوة بالإمام علي. ولا نستبعد أن يكون مصدر تلك الإشاعة الأجهزة الأمنية من أجل إحكام القبضة على الطائفة من الجهة الدينية.

ب. الجانب السياسي: زمن الانتداب، انخرطت عائلات علوية كثيرة في العمل السياسي (يخصّ كمال ديب بالذكر أسماء علويين ناشطين من عائلات كنج، والعبّاس، وجنيد، وخير

بك، والأحمد، والحواش، والمرشد)<sup>(٧)</sup>. وبين الثلاثينيات والثمانينيات توزّع العلويون في تيارات سياسية عديدة (بعثية، شيوعية، قومية، ناصرية...)، لكن هذا التنوع انحسر مع انتصار النظام في الثمانينيات، ليبدأ بجرف كل من لم يتمكن من احتوائه في «جبهته الوطنية التقدمية». وقد طاولت حملته كل معارضي النظام العلويين، ولاسيما ضمن حزبي العمل الشيوعي والبعث الديمقراطي، لتخلو الساحة الاجتماعية العلوية من أي معارضين. وترافق هذا مع اجتثاث السياسة كلياً من المجتمع السوري، لتتحوّل سوريا إلى «مملكة صمت» وفق تعبير المعارض الشهير رياض الترك. هذا الفراغ ملأته السلطة بإجبار الناس على الانتساب إلى البعث عبر ربط قبولهم في وظائف الدولة والجيش والأمن - وهي أبواب الرزق الوحيدة أمام العلويين - بموافقة أمنية تتطلب أن يكونوا بعثيين.

في العقود اللاحقة سيزيد عدد العائلات العلوية المنخرطة في السياسة بفعل انتشار الأحزاب السياسية، التي سسحق بعد ثمانينيات القرن الماضي. وهذا يعني خلّو الساحة من أي نشاط سياسي يمكن أن يجمع العلويين بعيداً عن السلطة.

ج. الجانب الاقتصادي/ الأمني: تاريخياً لم يكن للعلويين أي مصدر رزق خارج الزراعة والرعي. فهم أبناء الجبال الخائفون من النزول إلى المدن بسبب تعرّضهم لمجازر تاريخية لا تزال تستوطن الذاكرة الجمعية. ولقد تحصّسوا في الجبال خوفاً من الآخر/ السنّي، الذي لم يكن في لاوعينهم إلا عثمانياً قاتلاً لا يتورّع عن فعل أي شيء بهم لكونهم «علويين» فحسب. لم تكسر هذه القاعدة إلا مع مجيء الفرنسيين الذين استغلوا فقر العلويين، ففتحوا لهم أبواب الجيش الفرنسي، ليحصلوا لأول مرة على راتب من غير الأرض التي لم تكن تكفي إلا لمنع الموت عنهم. واستمر هذا الأمر حتى الاستقلال وبداية حكم البعث، حيث أصبح المورد الوحيد للرزق هو الجيش والزراعة. لكن حصل أمر جديد، هو ظهور نخبة علوية، إقطاعيين ورجال دين حصراً؛ إضافة إلى ظهور أحزاب يسارية وقومية، وحصول نشاط سياسي مكثف عمل على استمالة الأقليات وسكان الأرياف، ليساهم هؤلاء في افتتاح مدارس هنا وهناك، وليبدأ التعليم في الدخول إلى نسيج

(٥): فيردل شانتال، «العلويون عام ١٩٣٠: ثورة اجتماعية وتأثيرات يسوعية»، ترجمة صلاح نيوف

[http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=960#UNGEiuRg\\_ms](http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=960#UNGEiuRg_ms)

(٦) حصل هذا أيضاً عند الطائفة السنّية، التي عملت السلطة على رعاية رجال دين يمثلونها بعيداً عن الطائفة، كما هو حال مفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون. إلا أن التجلّي الأهم لهذه السياسة يتمثل في البوطي، الذي قال في حفل تأبين الأسد، متوجّهاً إلى بشار الأسد: «كان عبقرياً، أجل، أقول هذا، وكان حاكماً فذاً في العالم، أقول هذا، لكنّه والله كان يأخذ مدده وكان يأخذ شحونات توفيقه من الالتجاء إلى الله عزّ وجلّ... الله يكفي، وأنت الوريث، أجل، أنا أعلم أن الحمل ثقيل، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.»

(٧) كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر (بيروت: دار النهار، ط ٢، ٢٠١١)، ص ٥١-٥٢.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

وصل العلويون إلى أعلى مناصب الدولة، لكنّ خوفهم الأقلوي ظلّ على حاله. فقد بقيت ذاكرتهم الجمعيّة تحمل المجازز التي تعرّضوا لها على يد العثمانيين، وزادتها تأججاً أحداث الثمانينيات التي أحسنت السلطة استخدامها وتضخيمها.

بسبب الفقر (وبسبب السلطة بالنسبة إلى الثمانينيات)، فإنّ التسعينيات ستشهد عاملاً آخر، هو الحلم السريع بالثراء؛ حتى إنّ عائلات قادرة على تعليم أبنائها باتت ترسلهم إلى الجيش طمعاً في الثراء السريع... والوجاهة الاجتماعيّة التي انتقلت من الطبيب أو المتعلّم إلى الجنرال، خصوصاً بعد أن بات الضباط ورجال الأمن أصحاب الكلمة العليا في البلد. وإلى الثراء السريع والوجاهة أضيفت إلى هؤلاء العسكريين ميزة «التوسط» إلى أقربائهم للتوظيف في سلك الدولة. وقد تمّ استغلال الحاجة إلى الوظيفة، فباتت «الواسطة بمقابل» هي الوسيلة الوحيدة للوصول إليها. وهنا سيصعب المقابل الماديّ في يد هؤلاء الجنرالات في أغلب الأحيان. ومن هنا يمكن أن نفهم سرّ التضخّم الكبير للعلويين في جهاز الدولة المدنيّ صعوداً من العام ١٩٨٥، وبخاصّة بعد ارتباط الوظيفة بموافقة أمنية تتطلّب أن يكون المرء بعثياً. ولما كان العلويون أقرب إلى السلطة طائفيّاً، وأحوج إليها اقتصاديّاً، فقد كانوا أكثر طواعية لقبول قرارات السلطة الجديدة. هكذا أصبح أكثر العلويين مهّدين بالولاء الكامل للسلطة، أو الجوع بالمعنى الحرفي للكلمة. وهذا يفسر جزئيّاً عدم نجاح الدعوات إلى الإضراب بشكلٍ كامل، بسبب خوف الموظفين (من كلّ الطوائف) على مصدر رزقهم الوحيد.

### الخوف من السلطة ومن الآخر

وصل العلويون إلى أعلى مناصب الدولة، وانتشروا في المدن الكبيرة، لكنّ خوفهم الأقلوي ظلّ على حاله. فقد بقيت ذاكرتهم الجمعيّة تحمل المجازز التي تعرّضوا لها على يد العثمانيين، وزادتها تأججاً أحداث الثمانينيات التي أحسنت السلطة استخدامها وتضخيمها ليصبح الإخوان المسلمون، بل السنّة ككلّ - في أذهان العلويين - «عثمانيّ العصر الحديث». وغدّى ذلك كلّه الخلاف التاريخي بين السنّة والعلويين حول حادثة السقيفة، التي لم تزل تحكّم أذهانهم على المستوى الدينيّ واللاداعي الاجتماعيّ.

الطائفة. هكذا تخرّجت أولى دفعات المتعلّمين، من حافظ الأسد وصلاح جديد وغيرهما، وذهب أغلبهم إلى الجيش لعدم قدرته الماديّة على إكمال دراسته الجامعيّة. بيد أنّ الأمر سيتغيّر بعد دخول الدولة أزمتها الاقتصاديّة في الثمانينيات. وترافق ذلك مع زيادة عدد سكّان المتعلّمين في الأرياف بسبب تحسّن مستوى التعليم وانتشاره وتقديم تسهيلات لطلاب الجامعات (ومنها سياسة الاستيعاب الجامعيّ، والتعليم المجانيّ، والسكن المجانيّ). فراحت أجيال جديدة من أبناء الأرياف تهجر الأرض باتجاه المدينة، لتُرمى في سوق البطالة لعجز الدولة عن المزيد من الاستيعاب. هنا بدأت السياسة الاقتصاديّة - الأمنيّة للرئيس الأسد لتسهم في شدّ الأقيان. فبعد أن أدركت السلطة أهميّة الطائفة في حمايتها، أخذت تبني كلّ سياساتها على أن يكون للعلويين النسبة الكبرى في الجيش والأمن؛ فامتعت عن القيام بمشاريع تنمويّة تمتصّ أفواج الشباب الخارجة إلى سوق العمل في تلك الأرياف والمناطق، وعمدت إلى تحديث الأرياف (شوارع، مدارس، بلديات، مراكز زراعيّة، مستوصفات...). الأسوأ كان تراجع الدولة في حماية الزراعة، وعجز الرعي بعد ذلك اليوم عن تلبية متطلبات الحياة، وهو ما أفقد العلويين عمومًا جملة من مسببات العيش التي اعتمدوا عليها تاريخيّاً لصالح وظائف الدولة، وتحديدًا الجيش والأمن.

ما سبق ذكره، مضافاً إليه حدوث تغيّر في وعي ابن الريف الذي بات يفضّل الوظيفة وراتب آخر الشهر على عمليّ زراعيّ غير مستقرّ، أنتجا وعياً يعتمد على الدولة في كلّ شيء. السياسة السابقة أدت إلى بروز الجنرال / الإقطاعي الجديد نموذجاً يُحتذى. وهنا نلمح أوّل التشوّهات التي حصلت في الوعي الاجتماعيّ: فبعد أن كان الطبيب والمهندس هما حلم أيّ عائلة لابنها، تراجع الأمر لصالح صعود العسكريّ بسبب ظهور معالم الرخاء على الضباط. وإذا كان لجوء أجيال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات إلى الجيش

## نتائج العوامل السابقة

كان تأثيرُ العوامل السابقة في العلويين واضحاً لجهة إنتاج كتلة مرتبطة بالسلطة في أغلبها، على الصعيد السياسي والديني والاقتصادي، مرفقاً بخوفين يتناوبان على ساحتي الوعي واللاوعي، ويتسببان في عصابٍ جماعي. هذا العصاب يظهر أحياناً في المبالغة في الوفاء للسلطة، من خلال تعابير مثل: «أبيدوهم» و«بدنا نزرع حمص ودوما وبانياس بندورة وبطاطا»، وهنا تستغل السلطة هذا الأمر ليبدو وكأن العلويين يعنون ذلك ويريدونه، في حين أنهم في حقيقة الأمر عاجزون ومصابون بفقدان مناعة تجاه السلطة، وتجاه آلياتها التي باتت تنتج نفسها بنفسها من الداخل، إلى درجة يصعب معها فهم ما إذا كانت الطائفة تحتمي بالسلطة أم أن السلطة هي التي تحتمي بالطائفة!

في وضع كهذا، أين يلجأ العلويُّ المعترض؟ وكيف يؤسس لحالة نضالٍ ضد سلطةٍ تشكل بيئته الاجتماعية أحد أعمدها؟ إن استخدام بعض المعارضة السورية للورقة الطائفية يصب في خدمة السلطة نفسها، محرّضاً الطائفة العلوية على المزيد من اللجوء نحوها بفعل صعود الخوف من الآخر/ السني (المغروس في الذاكرة الجمعية) إلى سطح الوعي، مغيباً الخوف من السلطة إلى دائرة اللاوعي. وقد عمد النظام، في تصديده لحركة الشارع السوري منذ بدايتها، إلى العزف على وتر الطائفي مباشرة، مستغلاً امتلاكه أدوات اللعبة التي خبرها طوال عقود حكمه. فبدأ الكلام على الإمارات السلفية، والسلاح، والإخوان القادمين لاستلام السلطة، والعراعة، وكل ما من شأنه استثارة خوف الأقلية. وترافق الأمر مع بعض الحوادث التي جرت في بداية الانتفاضة، مثل مقتل العلوي نضال جنود في بانياس، ومقتل العميد التلاوي مع أبنائه في حمص. فاستغلت السلطة الحدثين لإثارة شائعات كانت تعرف أن أحداً لن يصدّقها في البداية، ولكنها كانت تدرك أيضاً - نتيجة لخبرتها الطويلة - أنها ستترفع منسوب الخوف عند العلويين من الآخر لصالح تراجع خوفهم من السلطة. وهو ما حدث فعلاً.

في بداية الانتفاضة (نيسان ٢٠١١) ظهر شريطٌ فيديوي، من قرية البيضا في بانياس، يبيّن رجالاً أمنٍ يصيحون بشعاراتٍ طائفية وهم يضربون متظاهرين (سنة على ما يوحي الشريط). إن إعادة التفكير في الشريط وطريقة ظهوره، وفي النتائج التي ترتبت عليه، تجعلنا نحتمل أن السلطة هي التي سرّبته، وهي التي نفت نسبتها إليها في الوقت نفسه: فقد أرادت من تسريبه تأطير الحراك الشعبي ضمن سنّي/ علوي، وفي الوقت نفسه رفع منسوب إحساس السنة بسنيّتهم بدلاً من مواطنيتهم في مواجهة العلويين. السلطة تدرك، بخبرتها

وقد تجلّى ذلك في تعبيرات العلويين عن المستقبل. فعبارة من قبيل «إذا قلبوا [أي السنة] الحكم وحكموا يوماً ما» و«الرمل سيجزّ البحص» كانت دائمة التردد في مجالس العلويين وبيئتهم. العبارة الأخيرة تُنسب إلى الإمام عليّ كتنبؤٍ مستقبلي، وترديدها يعكس خوف العلويّ المزمّن من «الآخر»، ومن العودة إلى الجبال، ومن توقّعه الدائم (وإن كان في السلطة) من عودة الماضي. ولعلّ مغادرة بعض العلويين دمشق سريعاً عند وفاة الأسد باتجاه الساحل السوريّ تعكس ذلك الخوف الألوّليّ المزمّن. وهو ما تؤكده أيضاً عبارة «أم أيهم» في الشريط الذي تمّ تداوله مؤخراً «بسّ لا تغدروا فينا»<sup>(٨)</sup>؛ فهي ما كانت لتلجأ إلى «الآخر» المقصود الجيش الحرّ والسنة لولا مواجهتها الموت مباشرةً.

وقد عملت السلطة على رفع منسوب الإحساس بهذا الخطر عند كلّ منعطف، ومنعت حدود الاندماج الاجتماعي (المفترض أنه من أولى مهام الدولة) لإبقاء الأمر في إطار «حسن جوارٍ طائفي» بلغة ياسين الحافظ. لقد غذت السلطة الشأن الطائفي وعاشت عليه، ولكنها لم تخلقه. وإلى أن يحين رحيلها، فإن سوريا تحتاج إلى سياساتٍ دمجية تعمل على كسر الجدران اللامرئية بين الطوائف الدينية والإثنية.

إلى جانب خوف العلويين من الآخر، هناك خوفٌ قلّم تمّ تناوله، وهو خوفهم من السلطة لأنهم الأعرافُ ببطشها وفاشيتها لكون أغلبهم يخدمون في أجهزتها الأمنية وينقلون إلى بيئتهم الاجتماعية ما يجري في الفروع الأمنية من تعذيب ولعلّ عبارة «الدين [أي الذباب] الأزرق ما يعرف وينو» التي تتواتر كثيراً في الأحاديث العامة هي نتاج الاحتكاك اليومي بين عناصر الأمن ومحيطهم الاجتماعي، وهو احتكاك عمل على خلق خوفٍ دائمٍ من السلطة التي تحميهم وتذلّمهم في آن. وساهم في ترسيخ هذا الخوف ما تعرّض له السجناء السياسيون العلويون، إذ قضاوا سنواتٍ في السجن ليخرجوا إلى بيئةٍ مختلفة كلياً عن البيئة التي عرفوها من قبل، معانين التبدل والإقصاء، ليكونوا عبئاً للطائفة وللسوريين في آن. والحق أن السلطة كانت تتشدد في شأن السجناء العلويين أحياناً؛ ولعلّ الحكم على د. عارف دليّة بالسجن عشر سنوات في «ربيع دمشق»، في حين حكّم أغلب أصدقائه آنذاك بين ثلاث سنوات إلى خمس، يعطي مؤشراً في هذا السياق.

هكذا يعيش العلويّ عامّةً بين خوفين: الخوف من السلطة، والخوف من السنيّ. الفرق بين الخوفين يتمثل في أن الأول حديثٌ وسطحيٌّ وغير متجذّر في الذات ويبرز على ساحة الوعي، في حين أن الثاني قديمٌ وعميقٌ ومتجذّر في الذات ويبرز على ساحة اللاوعي، قافزاً إلى الوعي في لحظة الأزمات كما هو الحال الآن.

(٨) <http://www.youtube.com/watch?v=SKYyLUmDvI>

## - المسألة الطائفية في سوريا -

وضعت السلطة في أولوية اهتماماتها الناشطين المنتمين إلى الطائفة العلوية لأنها تدرك أنهم الأخطر، لكون مجال نشاطهم هو البيئات التي تُعتبرُ ظهراً لها. فعملت على عزلهم عن بيئاتهم هذه عبر سلسلة من الخطوات: تبدأ من السجن، ولا تنتهي عند الشائعات ضدّهم.

رياض الشقفة عن كسر «المحور الشيعي» من منتصفه، لم يقل له أحدٌ إن هذا كلامٌ طائفيٌ لا يناسب الانتفاضة السوريّة الوطنيّة. وثمة أخطاءٌ أخرى أدّى تراكمها إلى دفع العلويين، يوماً بعد يوم، نحو النظام، وبخاصّة حين تأتي الأخطاء على شكل تصريحاتٍ مصدرها الإخوان المسلمون، الذين هم في أذهان غالبية العلويين «عثمانيو العصر الحديث». (٩) وهذا ما دفع نائر ديب إلى القول:

«كان على الثورة، مثلاً، أن تبقى حتى النهاية، ومهما حصل، فاتحةً حضنها لكل من لم ينضم إليها. لكنها اختارت، بل اختار أدياؤها الذين لهم المنابر الإعلامية جميعها، شتم الجيش والعلويين، كما شتموا حلب وغيرها قبل انضمامها إلى الثورة. ونحن ندفع الآن ثمن كل ذلك بسبب النظام الوحشي أولاً وثانياً وثالثاً، وبسبب هذه الأخطاء أو الخطايا رابعاً وخامساً. وبالمناسبة، كثيرٌ من "ثوريّنا الكبار" منقطعهم طائفيّ. ناهيك بالمهستريين الثوريين، ولاسيما أولئك الذين كانوا حتى هذا الصباح في قفا النظام أو في جبهته "الوطنية التقدمية"، وفي ظنهم أنهم أفاقوا على "الحقيقة"، لكنهم لم يفيقوا سوى على وهمٍ هو مقلوبٌ وهمهم السابق ووجه عمله الآخر». (١٠)

وزاد الطين بلةً البيانات والدعوات التي وجهها بعضُ معارضي الطائفة إلى الطائفة نفسها بصفتهم «نشطاءً علويين». إضافة إلى البيانات الخبيثة التي أصدرتها الدول الكبرى «المصريّة

الطويلة، ما تختزنه المجتمعات من طائفية كانت واثقةً بأنّها ستظهر في نهاية المطاف. ورغم أنّ سياستها في تأليب الطوائف بعضها على بعض فشلت طوال الأشهر الأولى من الانتفاضة، فإنّها بدأت تُؤتي أكلها بعد حادثة جسر الشغور ضدّ رجال الأمن، وزادها لاحقاً دخول السلاح عنصرًا فاعلاً في الأزمة بدعم دولٍ تقوم على الطائفية.

بالتوازي مع ذلك، وضعت السلطة في أولوية اهتماماتها الناشطين المنتمين إلى الطائفة العلوية لأنها تدرك أنهم الأخطر، لكون مجال نشاطهم هو البيئات التي تُعتبرُ ظهراً لها. فعملت على عزلهم عن بيئاتهم هذه عبر سلسلة من الخطوات: تبدأ من السجن، ولا تنتهي عند الشائعات ضدّهم في قراهم ومدنهم وأحيائهم بغية تخويف الناس من التعامل معهم. (٩)

المكمل الثاني لسياسة السلطة هذه هو أداء المعارضة بأطرافها كافةً، إذ كشفت الانتفاضة أنّ المعارضة أكثر الناس جهلاً بطبيعة نظامهم. مثلاً لم يُعرَف للمعارضة أي بيانٍ ضدّ أحداثٍ مفصليّة كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في دفع الطائفة العلوية إلى محض النظام مزيداً من التأييد، وكان من شأن انتباه المعارضة إلى أمورٍ كهذه أن يسحب ورقة السلطة تلك. مثلاً حين تكلم النائب السابق مأمون الحمصي بكلام طائفيٍ قذرٍ في القاهرة، لم يصدر بيانٌ رسميٌّ (على حدّ علمنا) عن أية جهةٍ سياسيّةٍ معارضةٍ ترفضه وتستنكره؛ وحين تحدّث

(٩) ولعلّ ما حصل مع صاحب هذه السطور من كتابة شعاراتٍ على حائط المنزل (يسقط الخائن العميل محمد ديبو)، وإرسال رسائل إلى القنوات الفضائية («أهالي قرية العنازة يتبرؤون من الشاعر محمد ديبو»، وما تعرّض له أحدُ الأساتذة في مدينة بانياس من ضربٍ على يد طلابه أمام أعين الأمن وبحريضٍ منهم لأنه تظاهر مع «الأخرين/ السنة»، وكذلك إطلاق شائعاتٍ عن الناشط محمود عيسى في حمص وفي قريته الدردارة وجوارها تزعم أنه «يتحدّث من بيته كشاهد عيان ويلفّق الأحداث، والإشاعات التي ظهرت في دير ماما تزعم أنّ مروان - ابن الشاعر ممدوح عدوان - يهزّب سلاحاً إلى مدينة دوما، تدل على سياسةٍ منهجيةٍ لعزل النشطاء عن بيئاتهم بغية إبقاء الطائفة بعيدةً عن أي تأثير.

(١٠) ليست الحقيقة في ذاتها هي ما يهم، بقدر تمثّلها في أذهان الناس. فقد يقول قائل: «ما ذنبُ الإخوان أو المعارضة إن كانت الطائفة العلوية تفكر هكذا؟ وهو سؤالٌ يساهم في ترسيخ الحالة لأننا إذا كنّا نريد حلولاً فعلياً فهمُ الأمور بشكلٍ صحيح؛ وأما إذا كنّا نريد تسجيل موقفٍ سياسيٍّ وفق صيغة السؤال السابق، فإنّ الأمور ستزداد تأزماً، وهذا ما تسير عليه المعارضة السوريّة!

(١١) نائر ديب، مصدر سابق.

على حماية الأقليات» بهدف استغلال الخوف الأقليمي للتدخل في الحالة السورية، على نسق ما فعلته في الإمبراطورية العثمانية؛ فالبيانات زادت من إحساس العلويين بأقليتهم وتمسكهم بالنظام. وهذا ما انتبه إليه جيداً عمر قدور حين كتب:

«ومع أن النظام هو المسؤول الأول عن دفع التخوفات الأقليمية إلى العتبة الحالية، إلا أن الكثير من القوى الدولية قد شاركه في تعزيزها. لا يقتصر هذا على الروس، الذين أعلن وزير خارجيتهم بوقاحة معارضته لتولي "السنة المتطرفين" الحكم، بل واطبقت دوائر غربية فاعلة، ولاسيما الأميركية منها، على العزف على وتر الأقليات والحصول على ضمانات لها في مرحلة ما بعد الأسد. واستسهلت قوى معارضة "معتدلة" هذه النفعة، واستخدمتها بمنطقي كيدي للنيل من القوى المناهضة الأكبر عبر اتهامها بالطائفية. لا يوازي هذا الرخص في الأداء سوى أداء بعض المتطرفين حقاً الذين هددوا بالانتقام من العلويين، واسترجعوا بتشف مرويّات الطائفة ذاتها عن مرحلة الاضطهاد، مهددين بإعادتها إليها»<sup>(١٢)</sup>

ما سبق هو المشهد الأبرز في المعركة السورية الدائرة الآن، وترتبت عليه عودة جثامين علويين بالطائرات إلى جبال الساحل السوري، واختطاف جنود علويين مقابل طلب فديات يعجز أهلوم الفقراء عن دفعها. وأسهم ذلك كله في إيصال الكتلة الاجتماعية العلوية إلى مرحلة فقدان المناعة بشكل كلي تجاه ما يحدث... إلا في حالات خارجية تحتاج بحثاً مستقلاً.<sup>(١٣)</sup> وهذا كله يرتب على المعارضة مسؤولية العمل الجاد والحريص لتلافي ما سبق. فالعلويون، ككتلة اجتماعية، أشد الناس حاجة إلى الحرية، حتى وهم إلى جانب النظام، لأنهم أسرى هذا النظام، وأسرى المعارضة الطائفية، وأسرى الدول الكبرى التي تتاجر بهم. وهو ما أشار إليه أيضاً عمر قدور حين قال: «ينبغي الاعتراف بأن الطائفة العلوية، على نحو خاص، تم تهجيرها رمزياً من المجتمع السوري. ولقد ساهم، في هذا، النظام، وبعض القوى الدولية، وجزء من المعارضة. لكن أمر إعادتها إليه واجب وطني لا يخص أبناء الطائفة وحدهم، بل يستدعي المساعدة في إخراج من عاد منهم إلى حضن الطائفة إلى الفضاء الوطني العام»<sup>(١٤)</sup>.

ويبقى السؤال: هل تغيرت المعارضة إستراتيجيتها، أم فأت الأوان؟

### خاتمة

انطلاقاً مما سبق، كان تأكيدنا اليومي على النضال السلمي لأنه الأقدر على تفكيك بنية السلطة من جهة، وبنية هذه التخرجات الطائفية التي أحدثتها سياستها في الداخل. ذلك لأن النضال السلمي يبيّن تدريجياً وهو يخوض عمله على المدى الطويل؛ وأما النضال المسلح فيهدم وهو يخوض صراعه الطويل ضد الدكتاتورية، مدمراً تلك البنى الاجتماعية، ومعيداً إياها إلى ما دون الوطني. ومن هنا أيضاً كان تأكيدنا على ضرورة إسقاط النظام بدلالة الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية - لا إسقاط النظام وليكن بعده الجحيم، كما تسير المعارضة المسلحة اليوم. فالخطاب الأول يتوجه إلى الناس كمواطنين أحرار؛ وأما الخطاب الثاني فيتوجه إليهم كطوائف وأقليات، فيزيد من نفورهم وغربتهم.

والأهم من كل ما سبق أن الخطاب الثاني، وإن نجح في إسقاط النظام، فسيسقطه طائفيًا لا وطنيًا. وهذا ما سيضعنا مرة أخرى أمام إشكالية بناء دكتاتورية جديدة، وإن قال الناطقون بها عكس ذلك. فالمقدمات الخاطئة توصل إلى نتائج خاطئة، لأن الوعي الجمعي للمضحين في سبيل إسقاط هذه الدكتاتورية هو ما سيحكم في نهاية المطاف. ولقد علمتنا التجارب أن أسوأ الدكتاتوريات هي التي تأتي بعد التصحيحات الجسام التي تقدمها طائفة ما. ولعل مسار الأسد الأب في السلطة يدل على ذلك، إذ لم يكن في وارد بناء دولة تعتمد الطائفية، ولكن اعتماده عليها بعد إدخال البعد الطائفي/ العائلي أوصله إلى الطريق المسدود الذي تدفع ثمنه سوريا اليوم. فهل يعيد التاريخ نفسه على يد الطائفة المنتصرة هذه المرة، أم تكون الفرصة متاحة لبناء دولة وطنية ديمقراطية علمانية؟

دمشق

محمد ديبو

كاتب سوري.

(١٢) عمر قدور، «ما تُذّر به مجزرة عقرب»، الحياة ١٨/١٢/٢٠١٢، الرابط: <http://alhayat.com/OpinionsDetails/462972>

(١٣) مثل انقلاب داخلي، وهو أمر مستبعد لمن يعرف تركيبة الجيش والأمن السوريين، إلا في اللحظات الأخيرة، وبترتيب روسي/ إيراني، أو قيام جنرالات النظام الأقوياء في عهد حافظ الأسد بفعل شيء ما. وقد ذكر مؤخرًا موقع سيريا بوليتيك خيرًا قد يكون مؤشراً في هذا السياق ([http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=1202#UNGD6uRg\\_ms](http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=1202#UNGD6uRg_ms)). وهؤلاء يمكنهم فعل شيء ما، وبخاصة أن البيئات العلوية كما ذكرنا تم تجريفها من كل شيء لصالح الجنرالات؛ أو حدوث رد فعل اجتماعي ما تجاه بعض المجازر التي تحدث بشكل غريب كمجزرة عقرب.

(١٤) عمر قدور، مصدر سابق.

## في تشريح طائفية الحراك السوري

□ حسام جزماتي



وسنةً ومن كل أطياف سورية.» وفضلاً عن اللهجة المميّزة، يبيّن الشابُ بوضوح: «أحكي باسم الطائفة العلوية بكلّ الشام، بكلّ سوريا...» وبينما كان زملاؤه يتقلّبون في الهتاف بين «الله، سورية، حرّية وبس»، و«سلميّة، سلميّة»، كان يختم كلامه بالدعوة إلى مظاهرة لاحقة في اليوم نفسه: «بعد صلاة العصر في محيط الجامع الأموي»<sup>(١)</sup>. تقول هاتان الحادثتان، كلّ على حدة، الكثير. غير أنهما تقولان معاً إنّ الهاجس الطائفيّ ملازمٌ للحراك السوريّ منذ البداية.

في أول ردّ فعليّ رسميّ على الأحداث السوريّة، ظهرت مستشارةُ الرئيس، بثينة شعبان، مساءً الخميس ٢٤ آذار ٢٠١١، في مؤتمرٍ صحفيّ مرتبك، واتهمت أطرافاً خارجيّةً بالوقوف وراء هذه التحركات، بغية استهداف أمن سوريا ووحدةها واستقرارها و«التعايش الجميل» بين مختلف طوائفها. أمّا على المقلب الآخر، فقد كانت الإشارةُ أكبر. فمنذ الشرارة الأولى لانطلاق الحراك السوريّ، حرص الشابُ الذي صوّر ونشر على الإنترنت مظاهرة سوق الحميدية بدمشق، في ١٥ من الشهر نفسه، على القول مواكباً للتسجيل: «نحن علويّون

(١) الفيديو على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=VNeFs0nQXo0>

فالنظام، من جهته، دأب على طمس الحديث عن المسألة الطائفية تحت شعار «المساواة التامة بين المواطنين»، وتحت طائلة السجن بتهمة «إثارة النعرات الطائفية» لمن يجرؤ على الكلام.<sup>(٢)</sup> أقصى ما يمكن أن يُسمح به من تداولٍ علنيٍّ لهذه المسألة كان كلاماً عاماً عن «التعايش الجميل» بين طوائفٍ مبهمّةٍ تُمنع تسميتها؛ فإنّ لم يكن من ذلك بُدٌّ، فالمسلمون والمسيحيون هم المثال الوحيد المسموحُ بذكره، والشيخ والقسيس حاضران دوماً لالتقاط الصور التذكارية المشتركة.

كانت المسألة الطائفية عورة النظام التي بالغ في إخفائها. أمّا على الضفة الأخرى، فقد داعبت أحلام الحرية والكرامة مخيلات عددٍ من الشبان والشابات، الذين كان تفاعلهم مع الربيع العربي يتصاعد مع توالي محطاته المتلاحقة، من تونس إلى مصر فليبيا. وكان هؤلاء طلاباً جامعيين أو ما يشبه ذلك من أبناء الطبقة الوسطى، من طوائفٍ متعدّدة، اتفقوا على الخروج في أول مظاهرة منذ عقود، وهي مظاهرة سوق الحميدية المشار إليها أعلاه، مؤسسين لزلزالٍ ربّما لم يتخيّلوا حجمه. فقد تالتت المظاهرات واتّسمت، وانتقلت من محافظةٍ إلى أخرى، على إيقاع اندلاع انتفاضة شعبية حقيقية في درعا، وعلى إيقاع القتل الذي ارتفعت معدّلاته باطراد منذ ذلك الحين.

ولما كان تصاعد الاحتجاجات وانتشارها عفويًا، ولم تكن لها قيادة مركزية، ولا روابط كافية بين ناشطي التظاهر في ذلك الوقت، واحتاجت إلى ممثلين لها يعبرون عن مطالبها في وسائل الإعلام وفي أروقة السياسة الخارجية والدولية لاحقًا؛ فقد تلقّت هذه الاحتجاجات متفنون ومعارضون في الداخل والخارج، تولّوا تمثيلها في البداية، ثم قيادتها السياسية، فتشكّل «المجلس الوطني السوري» وسواه من الهيئات والتجمعات. وبالنظر إلى المسألة الطائفية، كان معظم هؤلاء ممن لا يعيرون هذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا، نظرًا إلى تحدرهم من خلفيات يسارية، وتبنيهم تقاليد تعتبر تناوله عيبًا ثقافيًا ووطنياً. وقد خاض هؤلاء سجلاتٍ كثيرة على الفضائيات، وفي المؤتمرات واللقاءات السياسية، مناهجين عن وطنية الحراك ومدنيته وبعده عن الطائفية. لكنّ الواقع كان يسير في اتجاهٍ آخر.

فالحق أنّ الاحتكاكات الطائفية لم تتأخّر عن الحضور في بانياس، ثم في جبلة واللاذقية، فحمص، منذ أسابيع الحراك الأولى. وما بدأ استنزافاً أو تحرّشاً لفظياً، سرعان ما تحوّل إلى صدام حين ثارت نائرة «شبيحة» محلّيين قرّروا التطوّع بمشوارٍ سريع لتأديب المتمرّدين. وكانت الهوية الطائفية للطرفين واضحة. غير أنّ ذلك «المشوار» طال كثيراً، وبعضهم لم يرجع

منه، وما كان نزاع قرى متجاورة (أو أحياء «متعايشة») تحوّل إلى صراعٍ دمويٍّ شرّسٍ رفع الغطاء عن شرخٍ وطنيٍّ عميقٍ تزداد هوّته غوراً وخطورة يوماً بعد يوم. أمّا ما كان مناكفةً كلاميةً محدودةً بين السوريين، فقد صار موضوع حديث وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، حين برّر دعم بلاده لنظام الأسد بخشيتها من قيام «نظام سنّي»<sup>(٣)</sup> قد يضطهد الأقليات.

وتصاعدت الحدّة الطائفية بشكلٍ غير مسبوق. فمن جهة، عمل النظام على رص صفوف الطائفة العلوية حوله، مستغلاً مخاوف تاريخية وأساطير شفوية عن مستقبلٍ مظلمٍ ينتظرها، تلافياً فيه «الذبح»، الأمر الذي حرّض استجابات هستيرية تُفسّر كثيراً ممّا نشاهده اليوم من قسوة مفرطة و«ذبح استباقي». كما حاول استتارة مخاوف تقليدية أقلّ حدّة عند الدروز والمسيحيين والإسماعيليين، وتقديم نفسه - برسائل مضمرّة - حامياً للأقليات، فنجح بنسبٍ متفاوتة. أما لمؤيديه السنّة فقد قدّم روايته الرسمية عن الأحداث من دون كبير اهتمام.

ومن الجهة الأخرى، كان تحوّل الحراك السوري المحدود ذي الملمح النخبويّ إلى ثورة شعبية قد غير من طبيعته كثيراً. وكانت القاعدة المتوسّعة كل يوم، بدخول قرى وبلدات وأحياء ومدن إلى قائمة المحتجين، تضغط باطرادٍ على الواجهة السياسية للثورة، وبدأ أصحاب ربطات العنق يفقدون مركزيتهم لصالح قادة ميدانيين. وبدأت الجماهير تقرض خطاياها، الذي كان الحسّ الطائفيّ إحدى أبرز سماته، ولكنّ الياقات البيض تجاهلته أو تسرّرت عليه حفاظاً على صورة رومانسية للثورة تحاول تسويقها لدى المسؤولين الغربيين.

لقد باتت المؤسّرات على تنامي الحسّ الطائفيّ لدى الثائرين كثيرة جداً، فضلاً عن التقارير الصحفية الأجنبية التي يتهمها بعضنا بالبحث عن الإثارة وتمييط الشرفيين، فإنّ تقارير متزنة لمراكز أبحاث مرموقة، وحصائل جهود استخبارية تتسرّب من هنا وهناك، علاوة على المعانيات المباشرة، تُجمع على بروز حسّ طائفيّ سنّي عارم لدى الشوّار. وأول ما يلاحظ هنا هو أنّ هذا الحسّ موجّه إلى العلويين والشيعية الجعفرين، لا إلى الأقلية الإسماعيلية التي نأت بنفسها عملياً عن «طرفي» النزاع كلّما ازدادت حدّته: فتاريخها الطويل مع السنّة لا يشجّعها على الوقوف إلى جانبهم في ما صار يبدو - بصورة متعاضمة - أنّه ثورتهم الخاصة؛ وتاريخها القريب من الصراع مع العلويين لا يدفعها إلى الوقوف معهم في ما بات يبدو - يوماً بعد يوم - أنه محرفتهم الخاصة. أمّا الدروز فقد انكفأ قسم كبير من شارعهم التقليدي عن خطابية ووطنية متدمّرة من السلطة، إلى مواقع طائفية يراودها رهاب السنّة، سمحت للنظام بأن ينظّم

(٢) وُجّهت هذه التهمة إلى عدد كبير من الناشطين السياسيين. ويرى كثيرون أنّ سبب دخول ميشيل كيلو السجن (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) لم يكن بسبب نشاطاته في «ربيع دمشق» وما تلاه، وإنما بسبب مقال يشير إلى هذه المسألة، بعنوان «نعوات سورية».

(٣) [http://arabic.rt.com/news\\_all\\_news/analytics/68807/](http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68807/).



## - المسألة الطائفية في سوريا -

ثمة ثلاثة أنواع من الطائفية في الحراك السوري،  
يعبر عنها: التقابل السنّي/العلوي، والسنّي/الشيوعي،  
والسنّي/الرافضي.

الأمر إلى حال من الصراع الخفي؛ بالإضافة إلى أنها نقلته معها إلى دمشق، مركز النفوذ والعمل والثروة. في عاصمة الأمويين سكن ضباط كبار في أحياء غنيّة كانت حكرًا على عائلات وجبهة، ونشأت أحياء نظاميّة وأخرى مخالفة كانت تستوعب المهاجرين الجدد من دون رقابة عمرانيّة تُذكر. وفي ريفها توسّعت الثكنات عبر استملاك أراضٍ زراعيّة بقوة القانون الاشتراكي، كما أقيمت تجمّعات سكنيّة لصغار الضباط ومتوسّطيهم. وفي سوق العمل كانت المنافسة تنتهي لصالح الوافدين الجدد، أو بمحاصصة إلزاميّة يضطرُّ إليها التاجر الدمشقيّ الشهير.

ولكنّ خلافًا لتقدير شائع، لم يؤدِّ الاحتكاك والتعارف إلى الانفتاح، بل إلى مزيدٍ من الانكماش والعداء المكثوم في خطوط التماس المستجدة. وبخلاف تقدير شائعٍ آخر، فإنّ هذا النمط من الطائفية ليس مرتبطًا بالدين بالضرورة، بل قد ينتظم في صفوفه غير متديّنين، أو علمانيّين، أو ملحدين؛ وقد يضمُّ متقفين وإعلاميين قادتهم تجاربٌ شخصيّةٌ إليه، ومسؤولين سنّة سابقين أو حاليّين.. إلخ. إنّ صراعَ أرضيٍّ إثنيّ بين جماعتين على موارد النفوذ والسلطة والثروة، ولذلك فهو موجّهٌ إلى الجماعة المستأثرة بها. وقد يتعدّى هذا النمط من الطائفية العلويين إلى أبناء أقبليّاتٍ أخرى، كالدروز والإسماعيليين، بوصفهم - في نظر كثيرٍ من السنّة - شركاء ثانويّين في سلطة الأقبليّات التي صعّدت مع حكم البعث منذ ١٩٦٣؛ لكنّه قد يضمُّ دروزًا وإسماعيليين بسبب هذه «الثانويّة» نفسها.

حين قامت الثورة، كانت مناطق التماس هذه، الأصليّة والمستجدة، تربة خصبة لمعاداة النظام بوصفه «نظامًا علويًا»، فشارت بشكلٍ فاعلٍ فيها (بانياس، حمص، أقسام من ريف دمشق واللاذقية)، أو عانت ضيقًا أمنيًا شديدًا لمنعها من الحركة (اللاذقية وطرطوس وجبله ودمشق). أما عمومُ العلويين فاعتبروا الأحداث خطرًا يتهدّد وجودهم، لا وجود النظام، فأسهّم بعضهم - حيث وجدوا - بتسليطِ وافرٍ من أعمال التشبيح:

في صفوفهم لجانًا شعبيّة (شبيحة) تولّت قمع مظاهراتٍ قام بها دروزٌ في السويداء وجوارها. وما لم يتم هؤلاء الشبيحة المحليّون بالاحتكاك بجوارهم من المناطق «السنّيّة» النائرة - كما حصل أحيانًا في ريف دمشق - فلا خطاب طائفيًا واضحًا ضدّ الدرّوز في أوساط الثوّار. تقودنا هذه الملاحظة إلى تحديد ملمحٍ أساسيٍّ للطائفية في الحراك السوري، وهو أنّها طائفيةٌ صراعٍ أرضيٍّ واقعيّ. وسيفيد هنا أن نميّز بين ثلاثة أنواعٍ من هذه الطائفية:

أولاً - طائفيةٌ سياسيّةٌ محليّة، يعبر عنها التقابلُ السنّي/العلوي. وهي طائفيةٌ تجد جذورها في سنين طويلةٍ من التمييز الذي مارسه النظام، الذي كان أغلبُ رجاله الفاعلين من العلويين، وما تبع ذلك من حيازة أقرباء هؤلاء ومعارفهم قسطًا من النفوذ والسلطة، في بلدٍ يُعدُّ النفوذ فيه مرادفًا للقدرة على حفظ الكرامة، فضلًا عن أفضليّة النفاذ إلى سبل العيش (من أقلّ الوظائف الحكوميّة شأنًا إلى صفقات الفساد الكبيرة).

يستند هذا النمط من الطائفية إلى تراثٍ متبادلٍ من الحذر أو الكره، تناوب عليه السنّة والعلويّون تاريخيًا في مناطق التماس الطبيعيّة، أي القرى المتجاورة على الشريط الساحليّ الممتدّ إلى أرياف حمص وحماة. ولكنّه شهد تبدلًا في خطّه الجغرافيّ بانتقال العلويين من السكن في قرَاهم إلى تأسيس أحياء في مدن الساحل وحمص، مع تقدّم وسائل النقل، وموجة الهجرة العالميّة من الأرياف إلى المدن بحثًا عن متع الحياة الحديثة، وبالتوازي مع انخراطهم في الحياة العامّة السوريّة وعلى صعيد الوظائف الحكوميّة. ولقد كان لهذا الانخراط أن يؤدّي وظيفته الإدماجيّة، أو أن يقف عند حدود النفور المتبادل بين أهل المدن والمهاجرين إليها من الأرياف (ولاسيّما عندما تكون هذه المدن «سنّيّة» محافظة، ويكون القادمون إليها مختلفين عنها في قضايا وسلوكيات اجتماعيّة تراها مركزيةٌ مثل عدم التزام النساء بالحجاب وشيوع تعاطي المشروبات الكحولية)، لولا السلطة وطريقة ممارستها. فالسلطة هي التي صعّدت

بل كانوا يأخذون على النظام «رخاوته» قبل لجوئه في الأشهر الأخيرة إلى «الحسم» مستخدماً أشد أنواع القوة الحربية فتكاً. بالطبع، حاول عددٌ قليلٌ جداً من المثقفين والناشطين العلويين أن يقفوا في وجه هذا التيار العاصف، لكن جهودهم ذهبت أدراج الرياح. وفضلاً عن دخولهم المعتقلات، لاشتراكهم في نشاطات معارضة، فقد عانى بعضهم نبذاً اجتماعياً ربما شارك فيه أفراد أسرته الأقربون، بوصفه خائناً وحليفاً للذبيحة.<sup>(٤)</sup> أما رسائل «التلمين» التي دأب معارضون على توجيهها إلى «الطائفة الكريمة» فكان مصيرها سلّة مهملات الذهن، بوصفها محاولة مكررة للاستدراج.

هذا الموقف المتصلب والدموي أعاد تفعيل طائفية سنيّة مؤسّسة على عقود طويلة من التمييز، وأدخل فيها أفراداً لم يكونوا يأبهون لها بشكلٍ جدّي، وحملها بالرجبات الثأرية التي تتعاطم كلما تزايد الدم. وشيئاً فشيئاً، صار أحد الشعارات الرئيسية للثورة، وهو هتاف «واحد واحد واحد، الدم السوري واحد»، يخبو، ليتقدّم شعار «الدم السني واحد» الذي رفعته إحدى القنوات المتخصصة بالسجال مع الشيعة.

ثانياً - طائفية سياسية إقليمية، يعبر عنها التقابل السني / الشيعي. وهي ضعيفة الجذور في سوريا الحديثة، بحكم ندرة وجود الشيعة (الجعفرية، الاثني عشرية) واقتضاره على قرى متناثرة في محافظات مختلفة. على أن «استيراد» هذا النمط من الطائفية يرجع إلى الحرب العراقية - الإيرانية: إذ عندما أيد الرئيس حافظ الأسد الطرف الإيراني في هذا النزاع، بدا الموقف غريباً لعموم السوريين، ولاسيما في المناطق الشرقية من سورية، حيث ترتبط العشائر والعائلات بصلاتٍ قريبة مع العراقيين، ويجد كثيرٌ من السوريين في صدام حسين بطّهم ضدّ «الفرس المجوس».

وكان لأجهزة الأمن السوريّة شبهاتٌ خاصة بكلّ منطقة، وكانت تهمة الانتماء إلى البعث العراقي أشيع التهم في مدينة دير الزور وما يتبع لها، وفي عموم المنطقة الشرقية. ولكن صدام حسين أعدم، بعد أن تعرّض لخيانة حلفاء إيران الذين تواطؤوا مع الأميركيين. وكان على الأجهزة نفسها أن تدير تدخلها في العراق من هذه المناطق، التي صارت باحثة خلفيّة للمقاومين العراقيين، البعثيين والإسلاميين، واتقدت فيها المشاعر ضدّ الشيعة، وامتدت إلى حيث قديم متطوعون سوريون، من أرياف حلب وإدلب وسوها؛ وعندما عاد هؤلاء، أو قسمٌ منهم، شكّل كلٌّ منهم محوراً مستقلاً ضدّ الشيعة.

ورغم صعود نجم حزب الله وأمينه العام في سورية، ولاسيما في حرب تموز ٢٠٠٦، فقد كان لموقفه من الثورة السوريّة أثرٌ

مدمٍ أطيح شعبيته بأسرع ممّا صعدت. وتنفّس من كانوا «يعرفون حقيقة الشيعة» الصعداء: فهي هي أعلام حزب الله تحرق في المدن السوريّة؛ وها هي إيران تُفرض في دعمها للنظام بشكلٍ استغزراً أكثر المعارضين اعتدالاً؛ وها هم السوريون يشتمون حكومة نوري المالكي؛ وها هي القنوات السوريّة المعارضة مترعة باتصالات السنّة العرب، الذين يتضامنون مع «إخوانهم» السوريين ضدّ العلويين، «رأس حربة المشروع الصفوي».

ثالثاً - طائفية ذات مرجعية دينية، ويمكن التعبير عنها بالتقابل السني / الرافضي. هذه هي الطائفية «الصلبة» إذا صحّ التعبير، وليست لها بيئات جغرافية محدّدة بل بيئات ثقافية خاصة، هي البيئات السلفية. ولقد كان التضييق شديداً على السلفيين في سورية طوال العقود الماضية، ولكن الأشهر الطويلة من عمر الثورة فتحت البلاد المسوّرة برجال الأمن لكل أنواع التأثيرات، ومنها التيار السلفي، فسارع إلى نشر بذرته التي أنبتت بسرعة قياسية و«تعرعت» (نسبة إلى العرعر). فالشيخ عدنان العرعر هو أشدّ رجال سورية «الجديدة» إشكالية؛ إذ يجمع بين سلفية شعبية ذات خطاب مبسط، وحس عملي واضح. وبين هذا وذاك تتناوب مواقفه الطائفية بين مدّ اليد لـ «العلويين الشرفاء» الذين يؤيدون الثورة، وبين إدانة مبدئية للشيعة والعلويين نتيجة لتمرسه في مساجلة الأولين عبر منازعات تلفزيونية، ونتيجة لمعايشته البعد الطائفي في أحداث الثمانينيات السوريّة، ولاسيما في مدينته حماة، التي تعرّضت لأشدّ أنواع القمع الدموي عام ١٩٨٢.

وللعرعر شعبية واسعة في أوساط الثورة، رغم أنه يثير أشدّ أنواع النفور عند عددٍ من سياسيي المعارضة ومثقفينا وناشطين في حراكها العلماني والمدني. ولم يخف من هذه الشعبية سوى انتقال جمهوره من القول إلى الفعل، وانشدادهم إلى نموذج يمارس أمامهم ما يكتفي الشيخ التلفزيوني بالحصّ عليه: نموذج القائد والمقاتل الميداني، ولاسيما الذي يجمع بين التدبّر والشراسة في قتال النظام؛ نموذج «المجاهد».

يعني هنا من المقاتلين الكثر تجمعات تقصح عن هويتها السلفية، أبرزها «جبهة النصرة»، وهي الأقرب إلى تنظيم القاعدة في نسخته العراقية التي عرفت تركيزاً كبيراً على الجانب الطائفي (بخلاف التنظيم الأم الذي نظر إلى الصراع وفق سلم أولوياتٍ مختلف). تنتشر الجبهة في عدة مدن سورية. ورغم قلة أفرادها قياساً إلى إجمالي المقاتلين، فإن عملياتها الموجهة ضدّ النظام أورتتها مكانة النخبة بين المقاتلين، الأمر الذي قد يرشّح هذه الجبهة للتنامي، أو للتأثير في سواها من التجمعات، كحال «كتائب أحرار الشام».<sup>(٥)</sup>

(٤) وهو المصطلح الذي ابتدعه ثائرون مسلحون سنة، في مقابل مصطلح الشبيحة.

(٥) <http://www.ahraralsham.com/>.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

انشقاقٍ جديٍّ في الطائفة العلوية... لا يزال يبدو الحلّ  
الوحيد لتجنّب حربٍ أهليّةٍ لا تبقي ولا تذر.

المرجع الدينيّ العراقيّ آية الله السيد محمود الصرخي، إلى حدّ التصريح بأنّ هتاف المتظاهرين السوريين «الموت ولا المدلّة» هو تجسيدٌ واقعيّ حيّ لشعار الإمام الحسين في كربلاء «هيهات منّا الذلّة»<sup>(٧)</sup> ولكن هذه الأصوات ظلّت قليلة التأثير في الشارع الشيعيّ العريض، ولاسيّما أنّها جاءت من رجال دين عرب هم على خلافٍ أصليّ مع مرجعية قم وإيران وامتداداتها الإقليميّة. وهنا تقع مسؤوليّة تاريخيّة على عاتق المعارضة الإصلاحيّة الإيرانيّة، التي ظلّت موافقها خافتةً في هذه المسألة، وهي ترقّب تعرّض السوريين للعنف المنفلت من عقاله بدعمٍ من الحكومة، التي اضطهدتهم عام ٢٠٠٩ وتهدّد

الآن بجرّ بلدهم وراء النظام السوريّ إلى حربٍ إقليميّة. أما النمط الثالث من الطائفية، فلا «حلّ» جديًّا له إلا بتوقّف السياسة عن مدّه بالأدلة على صدق رؤيته. أي إنّ الحلول المطلوبة لأجل النمطين السابقين ستخفّف من المصادقة المتصاعدة التي بات يحظى بها هذا الخطاب. وفي حال توافر الحلول السياسيّة التي ستزعم فتيل الانفجار، فإنّ الذين سيظلّون مقتنعين بهذا الخطاب يجب أن يُحال بينهم وبين أن يتحوّلوا إلى الفعل، فلا يتعدّوا على الأرواح أو الممتلكات، بل أن يبقوا ضمن حدود القانون في سوريا الجديدة (٩)، التي يجب أن تتعايش مع وجودهم كما تتعايش المجتمعات المعاصرة ما بعد الحديث مع نزوعاتٍ مماثلة.

دمشق

حسام جزماتي

كاتب سوريّ.

وتحمل أفعال السلفيّة جماعاتٍ أخرى، مثل «لواء الإسلام» الذي ينتشر في دمشق وريفها. أسسه الشيخ زهران علوش، المتحدّر من عائلةٍ سلفيّة في مدينة دوما التي كانت من أبكر مواطن الاحتجاجات. ولهذا اللواء لجنةٌ شرعيّة تتلقّى الاستفسارات عن شؤون القتال الدائر، عبر صفحتها على الفيسبوك.<sup>(٨)</sup> وقد أثارت فتواها بجواز استهداف نساء الخصوم وأولادهم، إذا لم يمكن الوصول إلى خصومهم إلّا معهم، مخاوفٍ واسعة.



من الواضح أنّ هذه الأنماط الثلاثة من الخطاب الطائفيّ متداخلةٌ ومتراصةٌ الآن في مزيجٍ انفجاريّ. غير أنّ التمييز بينها وعزلها ربما كانا الطريقَ الوحيد إلى الحلّ، الذي يبدو الآن شديد الصعوبة أو شبه مستحيل. فإذا كان منطلق النمطين الأوّلين سياسيًا، فإنّ أداء سياسيًا ما يمكنه تطويقهما أو التخفيفُ منهما، مثل انشقاقٍ جديٍّ في الطائفة العلوية بالنسبة إلى النمط الأول - وهو حلمُ المعارضين السوريين منذ قيام الثورة. ورغم أنّ هذا الحلّ يزداد بُعدًا بارتفاع فاتورة الدم والوالغين فيه، فإنّه لا يزال يبدو الحلّ الوحيد لتجنّب حربٍ أهليّةٍ لا تبقي ولا تذر.

ومن شأن موقفٍ جادٍ تتخذه قطاعاتٍ شيعيّةٍ واسعة في تأييد الثورة السوريّة أن يفكّ النمط الثاني من الطائفية الذي بات يُنظر إلى الشيعة ككتلةٍ صلبةٍ واحدةٍ معادية. هذا رغم أصواتٍ قليلةٍ لبعض رموز الشيعة، وصل أحدّها، وهو

(٦) <https://www.facebook.com/iwaaislamlejaelmlia>.

(٧) [http://www.al-hasany.net/News\\_Details.php?ID=2802](http://www.al-hasany.net/News_Details.php?ID=2802).

## البعث الإسلامي «طائفيًا»: الحالة الإخوانية السورية

□ حمّود حمّود



الإسلامي<sup>(١)</sup> الذي بدأت معالمه مع عبده والأفغاني، ولاحقًا مع رضا والبنّا وقطب؟  
لا شك في أنّ معالم الثيمة الأساسية في ذلك البعث الإسلامي تشترك مع الأصولية الهروتستانتية في العودة بالتاريخ إلى النوراء، إلى الأصول الذهبيّة، ردًا على ما اعتُبر مناقضًا لأسس الدين. لكنّ إذا جاز لنا أن نضيف مَعلَمًا آخر ميّز البعثَ الأصوليَّ الإسلاميَّ من الهروتستانتية، فإنّه يكمن في إشكال الهوية، وعقدة الانتماء والاعتراب - الاعتراب عن اللحظة الحداثيّة، وعن الأصول الدينيّة نفسها.

«ربما سيجد الإخوان أنه من الصعوبة إقناع الأقليات، المسيحيّة والدرزيّة والإسماعيليّة والكرديّة والعلويّة، وطيفٍ من السنّة، بأنّ الإسلامويّة ستكون أفضل لحفظ حقوقهم من نظام البعث.»  
(ريتشارد ديكمجيان، سنة ١٩٨٥)<sup>(١)</sup>

إذا كان محتمًا لأية حركةٍ حداثيّة أن يولدَ معها أعداؤها؛ وإذا اعتبرنا الأصولية الهروتستانتية التي قامت في الولايات المتحدة أثناء الحرب العالميّة الأولى ردًا على الحداثة والعلمانية، فكيف نصفُ البعثَ

(١) R. Hrair Dekmejian, *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World* (Syracuse, 2nd ed, 1995), p 118.

(٢) لكي لا يُشوَّش على القارئ في ما يخصّ كلمة «بعث»، فإننا نرفق معها لفظة «إسلامي» أو «إخواني» أو «أصولي»... الخ، وذلك تمييزًا لها من البعث العراقيّ أو السوريّ.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

إخوانٌ سورية منذ لحظة التأسيس يحملون على كاهلهم ثقلًا تاريخيًا إيديولوجيًا تجاه الأقليات والآخرين المخالفين لهم. وهم لم ينظروا إلى سورية إلا بكونها «دولة السنة»، ويسكنها «منشقون»، و«غرباء» هم «الأقليات».

درج معظمُ الباحثين على ترميط الهويات الطائفية بمقابلاتها، بحيث لا يمكن الحديث عن هوية طائفية من دون «آخر». ربما هذا هو سببُ إغفال إخوان سورية قراءة الطائفية منذ لحظة تأسيسهم، إذ إنهم - في أحسن الأحوال - لم ينتبهوا إليها إلا مع صعود البعث إلى السلطة وصدامه معهم، ولم يكفوا أنفسهم درسَ الإيديولوجيا الدينية نفسها، التي يشكل الميكانيزم الطائفي أحد مقومات وجودها واستمرارها. هذا الميكانيزم الطائفي لا يعاد إنتاجه إلا وفق خرائط الطوائف الأخرى، وإخوان سورية منذ لحظة التأسيس يحملون على كاهلهم ثقلًا تاريخيًا إيديولوجيًا تجاه الأقليات والآخرين المخالفين لهم. وهم لم ينظروا إلى سورية إلا بكونها «دولة السنة»، ويسكنها «منشقون»، و«غرباء» هم «الأقليات». وهذه سياسة يُراد الآن إحيائها ثقافيًا، عن طريق الإخوان أو من يشاركونهم ذهنيًا وباراديميًا.

فمع وصول البعث إلى السلطة، أعيدت هيكلة الميكانيزم الطائفي المتأصل في الإيديولوجيا الإخوانية. وهكذا فإن البعث الإسلامي، الذي ابتدأ في مصر، أعيد خلقه في سورية طائفيًا وفقًا لحدود الموزايك الطائفي السوري، في محاولة لإعادة تأسيس الطائفة السنّية. لهذا لا يمكن النظر إلى الإخوان المسلمين على أنهم طيفٌ وطني بل حركةً سياسية سنّية الطابع، الأمر الذي وضعهم على الدوام في مواجهة ضمنية مع الأقليات الأخرى. وإنما لإعادة خلق، ستقابلها، بعد سنواتٍ طويلة، حركةٌ بعث شيعية على يد الخميني.<sup>(٥)</sup> ومن هنا أهمية الربط بين التوترات الطائفية وبين الصعود الإسلامي، بشقيه السنّي والشيعي. وللأسف لم تُدرس هذه النقطة المهمة إلى الآن.

فمع ارتفاع أصوات الحركات الإسلامية في الربع الثاني من القرن العشرين - في ظلّ الفشل الذريع للنهضة العربية - أصبح الصوت الإسلامي هو الهوية، والبدل من الدستورية الليبرالية الوليدة.<sup>(٦)</sup> صاحبت هذا التآزم الهوياتي ولادة حركة الإخوان المسلمين والخطاب الديني في مصر (١٩٢٨)، الذي سيرته إخوان سورية عن طريق الشيخ مصطفى السباعي، مرشدهم الأول في سورية، في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته. لكنّ الولادة الإخوانية في سورية ستسير وفق الاستحقاقات الجغرافية الطائفية للداخل السوري. فإذا كان صدام إخوان مصر مع السلطة السياسية للدولة، فإن صدام إخوان سورية سيكون مع سلطة الدولة عسكريًا ومع الفسيفساء الطائفية الواسعة إيديولوجيًا. أي أننا سنكون أمام بعث إسلامي، ستحدّد خطوط عمله (أ) وفقًا للإيديولوجية الطائفية الدينية نفسها، التي لم يقدم إخوان سورية حلًا لها إلى الآن (فقه الأقليات المسلمة وغير المسلمة مثلًا)<sup>(٦)</sup>؛ (ب) ووفقًا للإشكالات السياسية والثقافية التي تفرزها تلك الجغرافيا الطائفية.

هكذا، سيفدو تسييس أي طائفة في تلك الجغرافيا إعادة إنتاج للطائفية وسط التعدد الطائفي. هذا ما حدث مع «سنّة» سورية بالنسبة إلى الإخوان المسلمين (أنجحوا في تمثيل السنّة أم لا)، وهذا ما يحدث مع «شيعية» لبنان بالنسبة إلى حزب الله، وما يحدث في العراق... الخ. وبذلك فإن تسييس الطائفة سيشكل هدفًا مهمًا من أهداف الإسلام السياسي، السنّي والشيعي، وستغدو «الطائفية» سمة ملازمة له. أي إن الحديث لن يكون عن «بعث إسلامي» وحسب، بل عن «بعث إسلامي طائفي».



(٣) R. Hrair Dekmejian, «The Anatomy of Islamic Revival: Legitimacy Crisis, Ethnic Conflict and the Search for Islamic Alternatives», *Middle East Journal*, Vol. 34, No. 1 (Winter, 1980).

(٤) لمزيد من التفصيل: Uriah Furman, «Minorities in Contemporary Islamist Discourse», *Middle Eastern Studies*, Oct., 2000, p 1 - 20.

(٥) لدينا إحصاء يقول إنه، بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، أنشئت ١٧٥ حركة إسلامية، مختلفة المشارب القومية والمذهبية... الخ. انظر: Badlihihsam Mohd Nasir, «The Influence of Middle East Islamic Movement on the Extremist Thought in Malaysia», *Tawarikh: International Journal for Historical Studies*, 3 (1) 2011.

لقد غدا إخوانٌ سورية على الشكل الآتي: حركة إسلامية تنتمي إلى الأغلبية السنية، تقاوم نظاماً بعثياً قومياً ينتمي إلى أقلية دينية غير معترف بإسلامها إخوانياً، حسب ما تقيد به أدبياتهم الثمانينية. ولا حاجة إلى التذليل على أن إخوان سورية ونظام البعث هي السبعينيات والثمانينيات كانوا يخوضون معركة «تاريخية» في رأيهم، معركة ستحدد مصير «بعث» كل من الفريقين: البعث الإسلامي والبعث السوري (كانت الغلبة، كما هو معلوم، للبعث السوري). الأمر نفسه حدث في العراق: حركة إسلامية تنتمي إلى الأغلبية الشيعية تقاوم نظاماً بعثياً قومياً ينتمي إلى طيفٍ أقلوي سني (مقارنة بالشيعية).<sup>(٦)</sup>

سورية والعراق حكما بالبعث، لكن الإسلاميين وصفوا حكمهما بأنه طائفيّ - أقلويّ. وربما من المهمّ تذكر العبارات التي انتشرت في كتاباتهم في ظلّ أزمة الثمانينيات وما بعدها من قبيل: «البعث العلوي»، «البعث الطائفي»، «بعث الأقليات»، «بعث الأرياف»...، لكي ندرك حجم المأزق الطائفيّ حينها، والذي استمر اليوم من جديد. وفي هذا المناخ الطائفيّ، دعم «بعث» صدام إخوان سورية<sup>(٧)</sup> في ثورتهم الإسلامية المعلنه ضدّ «بعث» سورية (١٩٧٨-١٩٨٢).<sup>(٨)</sup>

يعلن سيد قطب أن إحياء العقيدة الإسلامية «لا تُعارض النزعة القومية أو الوطنية، بل تغذيها أو تزكيها».<sup>(٩)</sup> والحق أن المرتكزات الإيديولوجية لإخوان سورية أقرب إلى إيديولوجيا الاستبداد القوميّ العراقيّ منه إلى إيديولوجيا استبداد البعث القوميّ السوريّ. وهذا عائدٌ، من بين أسباب كثيرة، إلى تماهي الإيستيمات الفكرية العميقة للإيديولوجيا الإخوانية السورية مع ثقافة الأكثرية العربية. فالقومية الإخوانية، في أحلى صورها، معطى عربيّ - إسلاميّ سنيّ صرفاً، كحال القومية الإيرانية الشيعية الصرفة التي أراد الخميني إحياءها عن طريق أدلوجة الثورة الإسلامية. ويكفي أن نقرأ عن «وحدة» الإخوان العربية (السنية بطبيعة الحال) لكي ندرك ذلك؛ وبيان الإخوان السوريين عام ٢٠٠٤ يقول بهذا.

الجوهريّ في الإيديولوجيا الإخوانية السورية من الناحية الطائفية أن بعث العراق القومي لا يمكن أن يساوي بعث سورية القوميّ: فالبعث العراقيّ، في هذه الإيديولوجيا، بعثٌ للأكثرية العربية السنية، بعثٌ للسيادة السنية التي فقدت؛ في حين أن البعث السوريّ بعثٌ للأرياف والأقليات من «هوامشها» التاريخية والاجتماعية والدينية والسياسية. ولهذا، كثيراً ما نقرأ عند بعض الإسلاميين، في ظلّ اشتداد التوتّر الطائفيّ الإيرانيّ في العراق، تحسّراً على إسقاط صدام «السنيّ»، وعلى ذلك الأساس، فإنّ نزاع الإخوان السوريين للشرعية عن النظام السوريّ لم يكن لأنه نظامٌ توتاليتاريّ. بل لأنه نظامٌ طائفيّ، نظامٌ أقلية تحكم أكثرية هي «المخولة شرعياً» لأنّ تحكم. وعلى هذا الأساس قاتلوا النظام في السابق، معتقدين أن إستراتيجية نزع الشرعية عنه ستسرّع عملية إطاحته.<sup>(١٠)</sup> لهذا فإنّ الفراغ الذي سيخلّفه انهيار النظام الإيديولوجي للبعث القوميّ السوريّ سيشكل الحاضنة الأم للبعث الإسلاميّ.<sup>(١١)</sup> فكما كانت بلاد المشرق يوماً ما ممثلة في سورية لكونها الحاضنة الأم للبعث القوميّ، فهي اليوم كذلك بالنسبة إلى البعث الإسلاميّ، لكنّ بأشع أشكاله: الشكل الطائفيّ. وهذا مرهونٌ بقدرة كلّ طرفٍ على السيطرة على سورية في ظلّ الصراع الإقليميّ<sup>(١٢)</sup> والدوليّ. إنّ المعركة السورية، وفقاً لهذا التطييف الإخواني، ليست معركة الحرية، بل معركة «أمويّ دمشق» ضدّ «عباسيّ بغداد»؛ معركة وصفها أحد معلقّي هذا المناخ الطائفيّ بوصفها «معركة القادسية» ضدّ شيعة إيران. والمستغرب أننا ما زلنا، إلى الآن، نقرأ مثقفين يهللون للهلل السنيّ في مقابل الهلال الشيعي، بدلاً من مواجهة التطييف السنيّ - الشيعي بالعداثة والعلمانية.

إنّ أحد المثالب الخطيرة التي يحتكم إليها ذهن الإخوان هو اعتبارهم المعركة السورية معركة تاريخية استؤنفت من جديد بمكانيزمات طائفية قديمة ضدّ البعث السوريّ، وتحديدًا ضدّ «بعث الأقليات»؛ معركة لا ترتبط استحقاقاتها بسوريا، بل باستحقاقات «بعث إخواني» بدأ يسطع نجمه في المنطقة. وهذا من شأنه وضع سنة سورية في مجابهة الأقليات الأخرى،

(٦) R. Hrair Dekmejian, *Fundamentalism in the Arab World*, opcit, p. 106.

(٧) Anoushiravan Ehteshami and Raymond A. Hinnebusch, *Syria and Iran Middle powers in a Penetrated Regional System* (Routledge, 1997), p. 92.

(٨) Samer A. Badaro, *The Islamic Revolution of Syria (1979 - 1982)* (Ohio State University, 1987). انظر بخصوص الثورة الإسلامية السورية.

(٩) شريف يونس، «سيد قطب والأصولية الإسلامية»، (منقول عن قطب، اللواء الجديد، ٩ أكتوبر ١٩٥١، سيد قطب، «درس من إيران» عدد ٢٦) ص ٣٦١-٣٦٢.

(١٠) Liad Porat, «The Syrian Muslim Brotherhood and the Asad Regime» (Crown Center for Middle East Studies, December 2010 No. 47).

(١١) Raymond Hinnebusch, «Syria From 'Authoritarian Upgrading'» *International Affairs*, 88, no. 1 (2012): 95 - 113.

(١٢) من التقارير المبكرة التي تحدثت بوصف سورية، بمناسبة ثورتها، «أرضاً للصراع»، هذا التقرير:

«Syria as a Battleground for Saudi Arabia and Iran.» *Stratford Global Intelligence Reports*, August 5, 2011.

وانظر بنحو متصل: Josef Olmert, «State and Sectarianism in Syria: The Current Crisis and its Background.» *SPME*, April 15, 2012, No. 8674.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

تجب الإشارة إلى أن الخراب الذي تصنعه أنظمة التوتاليتاريا (كالنظام السوري) هو الميدان الحقيقي لعمل الإسلاميين الطائفيين على الأرض. أنتغرب مثلاً ألا نقرأ إلى الآن ما هي الوطنية السورية، عند الإخوان، وبنحو جدّي، لا توفيقّي، ولا اعتدائي؟

والوطنية ومسألة تكفير الآخر. ولا نمني بالتكفير إطلاق اتهامات الهرطقة وما إليه، بل إلغاء النديّة الدينيّة والوطنية من خلال السعي إلى هيمنة المجموع السنّي سياسياً.

الإشكال ناجم عن سعي الإخوان المسلمين إلى تحويل الإسلام السنّي إلى هوية للدولة، سياسياً وثقافياً، في مجابهة الأقليات الدينيّة الأخرى، بل وربط هذه الهوية السنّيّة بما يتجاوز الحدود السوريّة، باتجاه تركيا. إخوان سورية لم يعطوا توضيحات نقدية بهذا الشأن على الإطلاق إلى الآن، بل العكس تماماً هو الجاري على الأرض.

ما يوضّحه سلوك الإخوان منذ بداية الانتفاضة السوريّة أنهم، بتميعهم للحدود الوطنيّة السوريّة، يرتنون إلى «بعث قوميّ» في طور التشكّل على المستوى الإقليمي، لكنه بعث مملوء بألوان الطاقة التاريخيّة الطائفية، بعث تريد أطراف إقليمية كثيرة تثبيته كـ «انبعاث سنّي» في مجابهة البعث الشيعي الطائفي الإيراني، بدل بناء هويات علمانيّة حديثة، وبخاصة في المنطقة المشرقيّة.<sup>(١٣)</sup> وإنّ من شأن ذلك أن يزيد في تعقيد المسألة الطائفية السوريّة. ذلك لأنّ كلّ طائفة في سورية تمتلك تاريخاً من القوة الرمزيّة الهائلة والطاقة الدينيّة لا يؤهلها لإشعال طائفيتها وتحويلها إلى مؤسسة طائفية فحسب، بل إلى ثكنة حرب في مجابهة طائفة أخرى كذلك!

دمشق

حمّود حمّود

كاتب سوري.

وخصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار أن الإخوان يسعون إلى حصر تمثيل السنّة بهم وحدهم، وذلك بواسطة المساعدات اللوجستية والمادية من الدول ذات التوجّه «السنّي» - وهو ما سوف يؤدي إلى خلق عنصريّات طائفية قومية في مقابل الهويات الوطنية الكرتونية التي صنعها نظام البعث ونحصد ثمن كرتونيتها اليوم في سورية.

هنا تجب الإشارة إلى أن الخراب الذي تصنعه أنظمة التوتاليتاريا (كالنظام السوري) هو الميدان الحقيقي لعمل الإسلاميين الطائفيين على الأرض. أنتغرب مثلاً ألا نقرأ إلى الآن ما هي «الوطنية السوريّة» عند الإخوان، وبنحو جدّي، لا توفيقّي، ولا اعتدائي؟ إننا في أحسن الحالات لا نقرأ عنها إلا بحدود مائة لا تُضبط بحدود سورية الدولة بكامل طوائفها، لأنّ الحدود «الوطنية» الإخوانية مضبوطة سلفاً ووفقاً للكتب التراثية والسلطانية. وحتى هذه اللحظة لم ينجح الإخوان في إقناع الشعب السوري، ولا سيما الأقليات الدينيّة والإثنيّة، بأنهم لم يعودوا «إخواناً» كما هم مرسومون في الأذهان على الأقل.

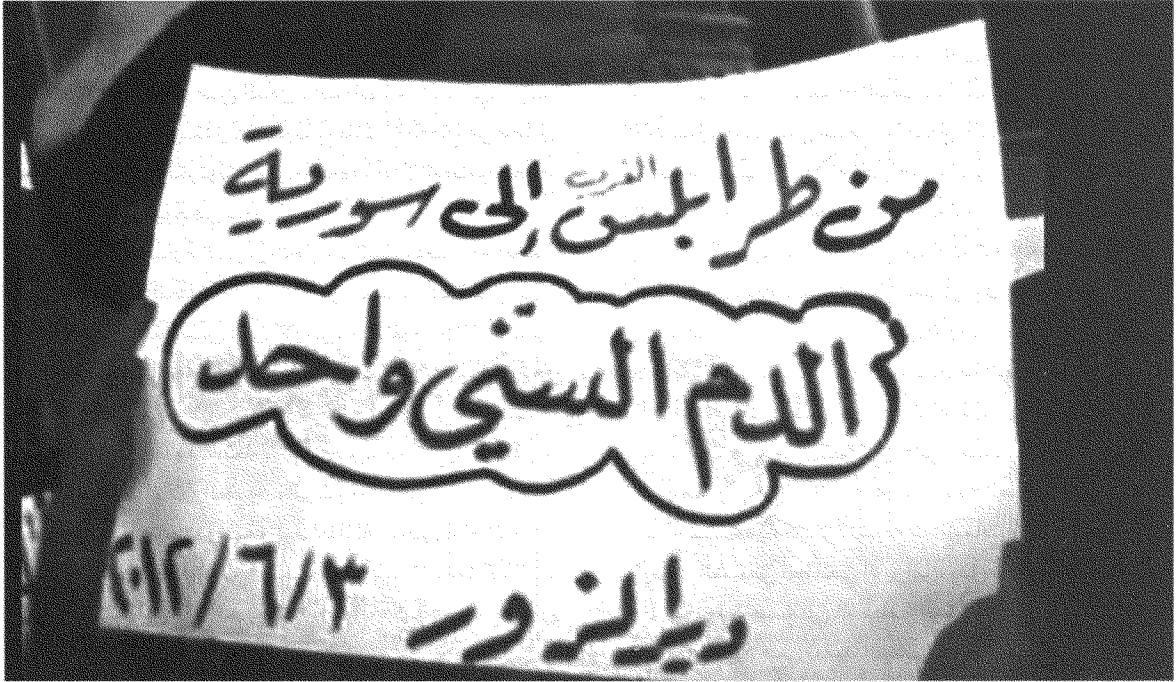
من المهم أن نعلم أنّه في مجتمع تسكنه أغلبية طائفية، كالطائفة السنّيّة السوريّة، غالباً ما يكون الشعور الطائفي أقوى عند الأقليات منه عند الأكثرية (التي لا تشعر بأنها مهددة طائفيًا). فما بالنّا إذا حاولت جماعة من الأكثرية «مأسسة الطائفية» سياسياً، والأخطر ثقافياً؟ عند هذه النقطة، ستجد الأقليات نفسها أكثر انقباضاً على ذاتها، وأشدّ تمسكاً بهويتها الطائفية. والإخوان حيال هذه المسألة لم يفعلوا سوى تقديم وعود ترضوية، من دون التطرّق إلى حلّ المسائل العقديّة الدينيّة

(١٣) حول الإحياء الشيعي، وكيف أنّ تجديد الصراع السنّي- الشيعي داخل الإسلام هو الذي سيتحكّم بصورة المستقبل، انظر:

Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future* (W. W. Norton & Company, Reprint ed, April 17, 2007).

## الطائفية في سوريا : مرض مزمن أم ظاهرة عابرة؟!

□ طارق عزيزة



- والطائفية إحدى أنجع هذه الوسائل وأمضاها. ذلك أنه من أجل القضاء على أشكال العمل السياسي المنظم، الذي يوحد الفئات المحرومة اقتصادياً وسياسياً، ليس أفضل للحكام من دفع جماعاتٍ مختلفةٍ في انتماءاتها الدينية والمذهبية إلى الاقتتال. غير أن أمراً كهذا ما كان لينجح لولا توفّر التربة الاجتماعية والإيديولوجية الخصبة لانفراص الحالة الطائفية - أو انبعاثها - في هذا المجتمع أو ذاك.

### قراءتان مختلفتان لواقع سوري واحد

حالياً، وكما هو شأن خطابي «المؤامرة الكونية» و«الثورة الشعبوية»، يمكن رصد خطين أساسيين في خصوص الموضوع الطائفي

منذ بدء الحركة الاحتجاجية في سوريا أواسط آذار ٢٠١١، احتلّ حديث «الطائفية» حيزاً غير قليل من الاستخدام في تناول الشأن السوري، وفي حوارات السوريين أنفسهم. الطائفية، التي تعني «التصرف أو التسبب في القيام بعملٍ بدافع الانتماء إلى مجموعة دينية معينة»<sup>(١)</sup> لا تظهر لمجرد أن يكون مجتمعٌ ما متعدّد الأديان والمذاهب، كحال المجتمع السوري، ولا تقتصر عند ظهورها على فئةٍ دون الأخرى. إنَّها، كغيرها من المعضلات التي تعترض أيّ مجتمعٍ من المجتمعات، مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف الفئات، حكّاماً ومحكومين، في استمرارها، أو في الحدّ من انتشارها. وبالنظر إلى طبيعة أنظمة الاستبداد، والنظام السوري من ضمنها، فإنَّها جميعها تتوسّل كلّ ما من شأنه إدامة سيطرتها واستبدالها

(١) نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٧.



## - المسألة الطائفية في سوريا -

السلوك الطائفي الفاشي لمختلف الأطراف بات حقيقة لا يمكن إنكارها، والتعسف بإطلاق تهم جماعية ضد «طوائف» بأكملها غداً أمراً شائعاً. لقد جاءت الأزمة الراهنة لترفع الغطاء عن هشاشة النسيج الاجتماعي في سوريا، ولتتكأ جروحاً في الذاكرة السورية القريبة.

دون البحث في جذورها الضاربة في عمق بني المجتمع السوري التقليدية الثابتة في أذهان قطاعات واسعة من نخبه ومنتقفيه؛ ذلك أن الإيديولوجيا الطائفية، بما تمثله من «بناء فوقّي» موروث من مجتمعات تقليدية ذات نمط إنتاج شبه بدائي، تتعرّز حتى في صفوف المتقنين الأكثر حداثة<sup>(٢)</sup>.

### جماعات متحازة وإيديولوجيا طائفية

بماذا يمكن تفسير التوزع الديموغرافي في المناطق السورية، بصفة عامة، على أساس الانتماء الديني أو المذهبي، حتى في أحياء المدن الكبرى، خلا بعض الأحياء الحديثة وأحزمة البؤس التي غالباً ما تضمّ خلطاً من مختلف الانتماءات؟

يتناسب الاندماج الوطني طرداً مع دولة القانون والمواطنة. وبسبب الاستبداد المديد، وفشل مشاريع التنمية، لم تحقّق سوريا منذ استقلالها اندماجاً وطنياً. ولا يختلف المجتمع السوري بتكوينه الفسيفسائي عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى؛ ففي جوفه «بني اجتماعية متميزة القوام، متخالفة الشعور بالأنا الجماعية، ومتنامية المنزع إلى الانغلاق والتشرد على الذات في هويات فرعية منفصلة، يقف على أعتاب كل حقيقة من هذه الحقائق مشروع حرب أهلية صامتة»<sup>(٣)</sup>.

والحق أن الطائفية قبل نضوجها واندماجها إلى المجال السياسي تجد في نمط التفكير الديني تربتها الخصبة. ولما كانت المجتمعات المدمرة سياسياً تتحاشى، بمختلف مكوناتها، القطيعة مع الماضي، باعتباره مستودع قيمها القديمة الدينية والأخلاقية وذاكرة حروبها وصراعاتها، فإن هذه المقدمات ستحدّد تدريجياً هويات تلك المكونات. ويبدو أن أعداداً كبيرة من السوريين عوا ذواتهم بدلالة تلك الهويات الجزئية التي برزت على حساب الهوية الوطنية الجامعة، بسبب فشل الاندماج الوطني كما سلف. فكان من الطبيعي

سورياً. سعى الأول، الذي يمثله النظام بصورة رئيسة، إلى وصف المتظاهرين بأنهم «سلفيون يريدون إثارة فتنة طائفية» (أتهمه معارضوه بالسعي إلى إشعالها منذ اليوم الأول). أما الثاني، فتمثله المعارضة، والمنخرطون في انتفاضة الشارع والداعمون لها، وهم يؤكّدون وطنية الحراك الشعبي، وينفون أية صبغة طائفية له.

لكنّ الواقع على الأرض ينطوي على عناصر مشتركة من وجهتي النظر المتناقضتين. فثمة، بالفعل، ظروف موضوعية دفعت في البداية نحو انفجار الوضع السوري حركة سلمية عفوية وشعبية تدرج ضمن إطار موجة «الربيع العربي» التي انطلقت من تونس وطالبت بالتغيير الديمقراطي. أي إنها، في الأصل، ليست ثورة طائفية أو مذهبية. لكنّ العنف المفرط الذي ووجه به المتظاهرون السلميون، معطوفاً على دور جهات عربية وإقليمية، أديا إلى انزلاق الأمور نحو عسكرة الانتفاضة، وبالتوازي مع صعود المقاومة المسلحة، أخذ يبرز وجه ديني إسلامي لها<sup>(٤)</sup>. وبذلك، تعزّزت ممارسات وسلوكيات طائفية، كانت قد بدأت تظهر بالفعل منذ الأشهر الأولى، من قبل بعض المتطرفين، من مؤيدي النظام أو معارضيه على السواء. وقد مثلت بانياس وحمص ساحتيها البارزيتين، قبل أن تمتدّ مظاهرها إلى غير أمكنة من الجغرافيا السورية.

على أن «نخب» كلا الطرفين تشترك في كونها تعاملت بكثير من الخفة والاستهتار مع ظاهرة غاية في الخطورة والحساسية، انطلاقاً من زاوية المصالح الآنية الضيقة. بل لعل سياق الأحداث كشف عن تلاعب الجانبين بالورقة الطائفية، تثبيهاً أو إنكاراً، كل على طريقته وخدمة لأهدافه. وفي أحسن الأحوال، ثمة في وسائل الإعلام، وأوساط الكتاب والمثقفين، إشارات صريحة ومضمرة إلى الحالة الطائفية في سوريا ومخاطرها. غير أن الطروحات التي تناولتها غلب على معظمها التعامل مع التظاهرات الخارجية، من دون الخوض في جملة العوامل التي دفعتها إلى السطح، أو من

(٢) ياسين الحاج صالح، «في خصوص مآزق الثورة السورية»، الحياة، ١٠/٧/٢٠١٢. جدير بالذكر أن الحاج صالح كان من أوائل المنظرين للتسلح و«المكون العسكري للثورة السورية».

(٣) ياسين الحافظ، التجربة التاريخية الفيتنامية (بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٧٦)، ص ١٥.

(٤) د. عبد الإله بلقزيز، العنف والديمقراطية (بيروت: دار الكونز الأدبية، ط ٢، ٢٠٠٠)، ص ٨٨ - ٨٩.

أن ينعكس نسق القيم المتشعب بالدين في الإيديولوجيا التي تعبر عن الجماعات التي ينتمون إليها، وتؤثر في وعيها. ولم تتجشع شعارات الوحدة الوطنية، أيام مظاهراتهم السلمية التي ضمت مختلف فئات المجتمع، في أن تلغي حقيقة وجود عوائق إيديولوجية أكثر قوة ورسوخاً لم يتمكنوا إلى الآن من تجاوزها، وساهمت مسألة الوعي والإيديولوجيا تلك في تكثف الاحتقان الاجتماعي - السياسي في البنية السورية، وهو ما انعكس على سلوك شرائح واسعة من الجمهور، المؤيد والمعارض، عبر إضفاء بعد طائفي وجودي للصراع القائم، وجد تعبيراته في العديد من حالات الهجرة والنهجير في محاولة لتشكيل أحياء طائفية منسجمة في بعض المناطق. يضاف إلى ذلك أعمال الخطف والقتل الطائفية المتبادلة؛ فضلاً عن بروز ذهنية «محاصصة» في عمل معظم مجموعات المعارضة السورية، وتجلت في كيفية صياغة هيئاتها ومجالسها.

## النظام والثوار: بين الأخطاء الفردية والسلوك الطائفي

في زمن تطوّر تكنولوجيا الاتصال ونقل الصور والمعلومات، لم يعد بالإمكان التعميم على انتهاكات حقوق الإنسان أو إنكار وقوعها من أي جهة أنت. بادئ الأمر، ازدحمت شاشات التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي بتسجيلات مصورة تظهر ممارسات لعناصر حكومية، خلال قمع الاحتجاجات، تشكل انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. ومع تدفق السلاح على سوريا وانحسار الحراك السلمي لصالح العسكرية، باتت تقارير الجهات الدولية المعنية تزخر بتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف جميعاً. وقد واطب كلا الجانبين، النظام والمعارضة، على تبادل الاتهام بالمسؤولية عن المجازر المرتكبة بحق المدنيين. وحين يضطر أحدهما إلى الاعتراف بواقعة ما، كان يصرّ على أنها لا تعدى نطاق «الحوادث الفردية».

على أنه لا يغير من وصف الانتهاك، ولا يقلل من مسؤوليته مرتكبيه، أن يكون ناجماً عن «فعل» أو «رد فعل»، ولا أن يسجل على هذا الطرف أو ذلك عدد أكبر أو أقل من الانتهاكات. والمشكلة هنا لا تكمن فقط في استخدام السلاح، وإنما في الإيديولوجيا التي تحكم من يستخدمونه. فالعنف الطائفي لا ينشأ من فراغ، بل هو مرتبط بتوافر بنية فوقية تنظر له، وتصيره ظاهرة مادية يومية. ولقد ساهم النظام والمعارضة كلاهما في إنضاج تلك البنية الفوقية التي باتت تهدد وجود الكيان السوري برمته.

درج النظام من خلال تخويف الأقليات على تسويق نفسه «حامياً لها وضامناً لحقوقها» في وجه التطرف الإسلامي. وهذا ما دفع أبناء تلك الأقليات إلى التسلح، والقتال لاحقاً إلى جانب القوات الحكومية تحت مسمى «اللجان الشعبية». ينطبق ذلك بالدرجة الأولى على الطائفة العلوية، التي عمل النظام باكراً على تحشيد خلفه، وخلق تماهٍ معها،

لضمان ولائها باعتبار رموزه منحدرين منها. وكرس إعلامه الفرز الطائفي عبر لغة تحريضية استخدمت منذ الأيام الأولى عبارات من نوع: «الفتنة الطائفية» و«الإمارات السلفية». وفي المقابل تماهى فريق واسع من المعارضة السورية مع الجهات التي تدعمه في قراءة ما يجري في البلاد تحت عنوان «الصراع السنّي - الشيعي» الذي يغطي التنافس على النفوذ والمصالح في المنطقة. كما كان لإعلام المعارضة دور بارز في ظهور البعد الطائفي، ابتداءً من تسميات أيام الجمع، وليس انتهاءً بأسماء كتائب المعارضة المسلحة. وعضواً من عبارة «الشعب السوري واحد» بدأت تظهر عبارة «الدم السنّي واحد». ومكان الثورة الشعبوية، أضحى «الجهاد» سيّد الموقف. ثم اكتمل الركب مع دخول إرهابيي «القاعدة» وأخواتها إلى سوريا.

عمل الضخ الإعلامي من قبل الطرفين وحلفائهما على ابتلاع الذاكرة المشتركة، وخلق أخرى يومية، مفككة وأنيّة، تلمس الحس النقدي، فتجد الذات، وتشيطان الآخر. وكل ذلك مهد الطريق أمام الحرب الأهلية. فالسلوك الطائفي الفاشي لمختلف الأطراف بات حقيقة لا يمكن إنكارها، والتعسف بإطلاق تهمة جماعية ضد «طوائف» بأكملها غداً أمراً شائعاً. لقد جاءت الأزمة الراهنة لترفع الغطاء عن هشاشة النسيج الاجتماعي في سوريا، ولتتكأ جروحاً في الذاكرة السورية القريبة تعود إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع ثمانينياته، وهي المرحلة التي لم يقدّم «كشف الحساب» التاريخي عنها بعد.

## هل ستبني سوريا المقبلة على الطائفية السياسية؟

رغم خطورة الحرب الأهلية وكرائيتها، فإن ما قد يكون أخطر يتمثل في النتائج التي تتمخض عنها، باعتبارها ستحكم حياة البلاد لأجيال قادمة. في سوريا اليوم حرب أهلية لا تخلو من ملامح طائفية في بعض المناطق، ويبقى خطر تعميمها قائماً ما استمر نزيه الدماء. أما الأطراف الدولية التي تتحدث عن «تسوية سياسية للأزمة» يسعى إلى إنضاجها المبعوث الأممي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، فلا يبدو أنها تعني بذلك سوى «اتفاق طائف سوري» يؤسس للطائفية السياسية على الطريقة اللبنانية، أو ما يحلو للبعض تسميته «الديمقراطية التوافقية». وفي حالات كهذه، تتشكل سلطات طائفية معادية للديمقراطية، يترفع على قمته متحاربو اليوم، الذين كلّفوا البلاد عشرات ألوف الضحايا من أرواح أبنائها وحرّياتهم. وتحت ذريعة «احترام الفوارق» يغدو المجتمع السياسي مجرد «سوق للصفقات التي تُسوَّى بشكل غامض بين طوائف منغلقة داخل الهوس بهويتها وتجانسها»<sup>(5)</sup> فهل هذا هو المستقبل الذي ينتظره السوريون على اختلاف مشاربهم، ويبدلون دماءهم من أجله؟

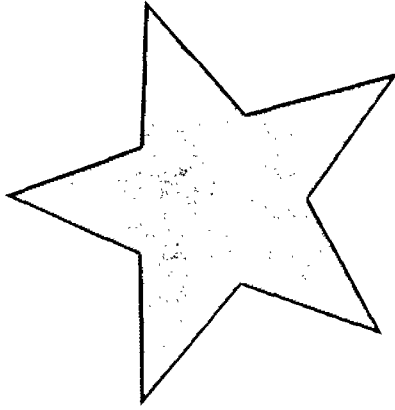
## طارق عزيزة

كاتب سوري.

(5) آلان تورين، ما الديمقراطية؟ ترجمة عبود كاسوحة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000)، ص 25.

□ جورج كدر

# لا للطائفية سوريا لنا جميعاً



في عالمنا العربي نلاحظ كيف نما حكم الديكتاتوريات العرب بالتزامن مع نمو الحركات الإسلامية المتطرفة. وعلى مدى نصف قرن، أصبح الإخوان المسلمون (نظام اليوم في دول «الربيع العربي»)، وأنظمة الحكم الديكتاتورية (نظام الأمس) وجهين لعملة يعتاش كل منهما على الآخر. وكادت الساحة العربية في عملية الصراع على السلطة تخلو إلا من ديكتاتور ومتطرف، وما عداهما مصيروه السحق (على مستوى الحياة السياسية) أو التهميش (كما حصل للأقليات الضعيفة على المستوى الاجتماعي والديمقراطي).

نمطان من النظم السياسيّة لاقيا دعماً منقطع النظير من قبل الولايات المتحدة وإنكلترا، منذ الثلث الثاني للقرن العشرين: الإسلام المتطرف، والديكتاتورية. حالنا هذه يختصرها نعوم تشومسكي، أحد أبرز ناقدتي السياسات الخارجية الأمريكية: «كانت أمريكا وإنكلترا الداعم التقليدي للإسلام المتطرف في وجه المد القومي...» ويضيف: «إسرائيل وأمريكا تريدان من الشعوب العربية أن تبقى تحت سيطرتنا؛ لذلك نرضى بديكتاتور حليف لنا يحكمها حتى نتمكن من فعل ما يحلو لنا...»<sup>(1)</sup>

(1) نعوم تشومسكي، ندوة «النظام العالمي الناشئ والربيع العربي»، ٢٢/١٠/٢٠١٢؛ ومقابلة مع قناة الجزيرة ٢٤/٣/٢٠١٢.

ثم إنَّ الصدامَ الذي حصل بين الديكتاتور والإسلامي المتطرّف كان المبرّرَ الأبرزَ الذي أطلق يدَ مقدّراتِ البلاد والعباد لعقودٍ طويلةٍ، وجعل الغربَ الذي احتضنَ الإسلاميّ المتطرّف الهاربَ من الديكتاتور يفضُّ النظرَ عن أفعالِ الأخير بحجّةِ الحفاظِ على «الاستقرار».

يمثّلُ شبّحُ هذا الواقع، الذي وضعنا فيه النظامَ العالميّ الجديدُ، مأزقًا خانقًا لتطوّرِ الحياةِ السياسيّةِ لدى النظمِ العربيّةِ. فالمنطقةُ العربيّةُ مهدّدةٌ في تنوّعها الثقافيّ والإثنيّ والطائفيّ، في عمليّةٍ أشبه بتفريغِ المنطقةِ وجعلها أقربَ إلى أن تكونَ خاليةً إلا من ديكتاتورٍ أو متطرّفٍ. وقد عمد واضعو خرائطِ النظامِ العالميّ الجديدِ إلى رسمِ خرائطِ المنطقةِ بما يخدمُ ذلك؛ وهو ما تحدّث عنه هنري كيسينجر، أحدُ أبرزِ مهندسي النظامِ العالميّ الجديد، إذ قال:

«تمّ التلاعبُ بحدودِ الكثيرِ من الدولِ العربيّةِ في المعاهداتِ التي فرضتها القوى الأوروبيةُ المنتصرةُ في الحربِ العالميّةِ الأولى. ولم تعطِ تلكِ القوى الاهتمامَ الكافي للتنوّعِ العرقيّ والمذهبيّ عندما رسمتْ حدودَ دولِ المشرقِ العربيّ... فأسسُ وقيمُ معاهدةِ ويستفاليا عام ١٦٤٨، التي أرسدت مفهومَ الدولِ الحديثةِ المستقلّةِ ذاتِ السيادةِ، لم تطبّقْ قطُّ بشكلٍ كاملٍ على دولِ العالمِ العربيّ. وقد تعرّضتْ هذهِ الحدودُ - الجديدةُ نسبيًّا - إلى تحدياتٍ متعدّدةٍ، أغلبها عسكريّ الطابع.»<sup>(٢)</sup>

## هندسة الفتن والربيع العربي

يقول هيكل: «كان زمنُ الحربِ الباردةِ جامعةً كبرى تعلّمتْ فيها القوى هندسةَ الفتن. وأكثر من ذلك، فإنَّ البراعةَ في "الهندسة" وصلتْ أحيانًا إلى إعادةِ هندسةِ الماضي وإعادةِ تركيبِ تاريخِ المجتمعاتِ بما يوافقُ مقاصدَ الأقوياء!» ويلفت من خلال حديثه ما يأتي:

«في ظروفِ اشتدادِ الحربِ الباردة، تأكّد أنّ السياسةَ الأمريكيّةَ، ابتداءً من عصرِ الرئيسِ آيزنهاور، راحت تعتمدُ سياسةً خارجيّةً يؤدّي الدينُ فيها دورًا بارزًا... وكان جون فوستر دالاس، وزيرُ خارجيّةِ آيزنهاور، قد وضعَ سياستين متوازيتين... والخلاصةُ فيها أنّ الولاياتِ المتّحدةِ ترى ثلاثَ دولٍ محوريّةٍ يلزمُ أن يركّزَ عليها الحلفُ لتكتملَ فاعليّتهُ [في مواجهةِ الماركسيّةِ الملحدة... وهي: باكستان، وهي بالتعدادِ أكبرُ بعدِ إسلاميٍّ (وقتها)؛ وتركيا، وهي بالسلاحِ أقوى بلدٍ إسلاميٍّ (وقتها أيضًا)؛ ومصر، وهي بالأزهرِ أهمُّ مرجعيّةٍ إسلاميّةٍ (وقتها كذلك)]. أمّا السياسةُ الثانيةُ... فهي إنشاءُ ما سمّي باسمِ مجلسِ الكنائسِ العالميّ، وكان الغرضُ من إنشائه جمعَ كلِّ الكنائسِ من المذاهبِ

المسيحيّةِ المختلفةِ في تنظيمٍ واحدٍ لمواجهةِ الدعاوى الماركسيّةِ. وعليه، فإنّه في الوقتِ الذي كانت فيه العسكريّةُ الأمريكيّةُ تحاولُ إنشاءً حلفٍ إسلاميٍّ واسعٍ من كراتشي إلى القاهرة إلى أنقرة، فإنَّ الديبلوماسيةِ الأمريكيّةِ وضعتْ ثقلها وراءَ مجلسِ الكنائسِ العالميّ...»

لئن أطاحت ثوراتُ هذا «الربيع» بعضَ رموزِ الديكتاتوريّةِ، فإنَّ الحكومةَ الأمريكيّةَ دعمتِ الإسلامَ المتطرّفَ، بمساعدةِ الأموالِ السعوديّةِ كما يقول تشومسكي، وذلك عن طريقِ تأسيسِ مدرّساتٍ لتعليمِ القرآن. والواقعُ أنّ هذهِ المدارسَ لم تكن للتعليم، بل لتحفيظِ القرآن عن ظهرِ قلب، ولزرعِ عقيدةِ الجهادِ في النفوسِ. ثم إنَّ المرحلةَ الأولى بعد هذا «الربيع» اختصرتْ في حكوماتٍ إسلاميّةٍ، ولاقت دعمًا منقطعَ النظرِ من قبلِ الولاياتِ المتّحدةِ والدولِ الغربيّةِ. ولكننا اليومُ أمامَ انعطافٍ جديدٍ يتجلّى في الصدامِ بين الليبراليين والإسلاميين (مصر)، وبين الليبراليين/العلمانيين والسلفيين (تونس).

وبالعودةِ إلى حديثِ تشومسكي فإننا نجدُ أنّ خيطَ الانتقالِ بين حكمِ الإسلامِ المتطرّفِ والنظامِ الديكتاتوريّ يجري ضمنَ لعبةٍ: «فإنَّ واجهَ ديكتاتورك المفضّلَ مشكلاتٍ، قفَّ إلى جانبه حتى آخرِ مدى؛ وعندما يستحيلُ الاستمرارُ في دعمه، ابعثه إلى مكانٍ ما وأصدرْ تصريحاتٍ ربّانةٍ عن حبّك للديمقراطيةِ، ثم حاولِ الإبقاءَ على النظامِ القديمِ ربّما بأسماءٍ جديدةٍ... وهذا ما وجدناه في مصرَ وتونس والدولِ المثيلة.»<sup>(٣)</sup>

## تفريغِ المنطقةِ من ثقافتها

منذ أواخرِ القرنِ التاسع عشرِ شهدتْ بلادُ الشامِ هجرةً واسعةً للمسيحيين، لكنَّ الهجرةَ الكبرى كانت على مدى السنواتِ الثلاثينِ الماضيةِ. فثمةُ إحصائيّةٌ تقدّرُ المسيحيينَ في سوريا عام ١٩٨٠ بـ ١٦,٥٪ من عددِ السكّان. وهناك إحصائيّةٌ نشرتها وزارةُ الإعلامِ السوريّةِ في العامِ ١٩٨٢ قدّرتْ نسبتهمُ بـ ١٣,٥٪. أمّا الباحثُ الهولنديّ نيقولاوس فاندنم فيشيرُ إلى أنّها ١٤,١٪.<sup>(٤)</sup> وهناك إحصائيّاتٌ أخرى تشيرُ إلى أنّ نسبتهم اليومَ تتراوحُ بين ٤,٥٪ و ١٠٪.

الأرقامُ تقولُ إنّ أكبرَ هجرةٍ للأقلياتِ كانت في عهدِ الديكتاتوريّةِ التي أدعتْ حمايةَ الأقلّيّةِ، والخوفُ من أن يكونَ اجتثاثُ الديكتاتوريّةِ سببًا آخرَ في هجرتها (العراق وسوريا نموذجًا)؛ فقد انخفضَ عددُ المسيحيين منذ وصولِ حافظ الأسدِ إلى السلطةِ بشكلٍ كارثيٍّ؛ فبعد أن كانت نسبتهم ١٦,٥ بالمئة مطلعِ السبعينيّات، قد تصلُ اليومَ إلى أقلَّ ٦ بالمئة اليوم.

(٢) هنري كيسينجر، «الربيع العربي يخلُ بالنظامِ العالميّ»، موقع الجزيرة نت ٢٠١٢/٦/٣.

(٣) محمد حسنين هيكل، كلاً في السياسة، عامٌ من الأزمات ٢٠٠٠-٢٠٠١، ط ٤ (القاهرة: الشركة المصرية للنشر، ٢٠٠١).

(٤) نيقولاوس فاندنم، الصراع على سوريا، النسخة الإلكترونيّة.

## - المسألة الطائفية في سوريا -

مع تصاعد سيطرة الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم في دول «الربيع العربي»، والحال التي وصلت إليها الثورة السورية...، نكون أمام صدامٍ خطيرٍ شيعي - سني سيمتد تأثيره على الأقليات، وبالمقام الأول الوجود المسيحي.

تكون أمام صدامٍ خطيرٍ شيعي - سني سيمتد تأثيره على الأقليات التي تميز هذه المنطقة، وبالمقام الأول الوجود المسيحي. وقد يتطور الأمر إلى حربٍ أهلية، لا ترى القوى الخارجية أية مشكلة في اندلاعها ما دام المنتصر سيخرج منها ضعيفاً ومفككاً وطبيعاً لتأدية الدور الذي يراه له أن يؤديه ضمن الإستراتيجية الجديدة للنظام العالمي الجديد.<sup>(٥)</sup>

### مستقبلنا

قد تكون الرؤية التي رسمناها تشاؤمية، لكن لها ما يبزرها. وتطور الأحداث في مصر وتونس وليبيا واليمن بعد ثورات «الربيع العربي» بات شبه واضح: فالعمل يجري بسرعة كبيرة على انقسام الشارع إلى إسلامي متطرف - علماني ليبرالي. إذ بعد ابتلاع ثقافات المنطقة، وتهجيرها، أو تخويفها وقوقعتها، تنقسم اليوم إلى شارعين أو ساحتين، وتبدأ عملية تفكيك المجتمع بعد تفكيك النظم السياسية. وفي ضوء المعطيات التي خلص إليها حديثنا، علينا أن نقرأ بتمهل ما كتبه هيكل عن «قلبي حقيقي» يتعلق بمسيحيي الشرق (في فلسطين، ولبنان، وسوريا، والعراق، وحتى تركيا)، فيقول: «هناك ظاهرة هجرة بينهم يصعب تحويل الأنظار عنها، أو إغفال أمرها، أو تجاهل أسبابها. وأشعر... أن المشهد العربي كله سوف يختلف إنسانياً وحضارياً... أي خسارة لو أحس مسيحيو المشرق - بحق أو بغير حق - أن لا مستقبل لهم أو لأولادهم فيه، ثم بقي الإسلام وحيداً في المشرق لا يؤنس وحدته غير وجود اليهودية الصهيونية - بالتحديد - أمامه في إسرائيل!»

### جورج كدر

كاتب وإعلامي سوري.

يتحدث عيسى المهنا عن ظاهرة خطيرة تتفاقم في منطقتنا، هي هجرة الثقافات بكل ما تحمله من تاريخ وتراث ولغة وعادات وتقاليد تُصوّر «حقائق ذلك الزمان الغابر الضرورية لاستمرارنا». ويضيف:

«بهذه الهجرة تتحقق الأرضية الممهدة لأعدائنا ليحققوا أهدافهم ويحولوا طبيعة الصراع في المنطقة بما يخدمهم ويخدم مصالحهم من خلال مخططات رُسمت للمنطقة ويراد تنفيذها، ويأتي في أولويتها تفرغ المنطق ثقافياً. ونذكر من الأمثلة على ذلك: هجرة أكثر من ٥٠٠ ألف سرياني وأشوري وكلداني من الشمال السوري والعراقي، استقروا في السويد وهولندا وألمانيا ودول أخرى؛ هجرة أكثر من ١٢٦٣٠٠ كلداني عراقي إلى الولايات المتحدة من تل فائق شمال العراق قرب مدينة نينفة القديمة (مقر الآشوريين والبابليين)؛ تهجير أكثر من ١١٣ ألف يهودي يمني على يد بريطانيا والوكالة اليهودية بين عامي ١٨١٠ و ١٩٥٠ معظمهم رفض الذهاب إلى إسرائيل.»<sup>(٥)</sup>

المؤرخ الفرنسي والخبير في الديانات أودون فالليه يحذّر في تقرير نشرته وكالة الصحافة الفرنسية من «هوة كبيرة بين ضفتي المتوسط»: بين غرب يوسم بالمسيحية، وشرق يوسم بالإسلام. ونقلت الوكالة عن الأب روفائيل زغيب قوله: «لطالما كان المسيحيون أقلية في الشرق، لكنهم أقلية فاعلة. والخشية هي أن يصبحوا أقلية مشلولة بالخوف». ويبدو أن التجربة المرة التي ذاقها مسيحيو العراق شكّلت عنواناً جديداً لمستقبل قاتم يحيط بالوجود المسيحي في المنطقة. واليوم، ومع تصاعد سيطرة الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم في دول «الربيع العربي»، والحال التي وصلت إليها الثورة السورية عبر حصر الصراع بين «واجب جهادي» تحدث عنه الأمين العام لحزب الله وبين «جهاد مقدس» أعلنته الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا،

(٥) عيسى سامي المهنا، «آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب»، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، آب ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٦) أ ف ب، بيروت، ١٤/٩/٢٠١١.